الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة بلحاج بو شعيب

عين تموشنت

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

مذكرة تخرج لنيل ماستر تخصص تحليل اقتصادي و استشراف

عنوان المذكرة:

التشابك القطاعي في الاقتصاد الجزائري

باستخدام معكوسة مصفوفة ليونتيف2001-2019

اعداد الطلبة :

- بلحريزي جيلالي
- بن لبنة عبد الله

تحت اشراف الأستاذ:

- سي محمد كمال

أعضاء اللجنة

الاسم واللقب	الرتبة	جامعة الانتساب	الصفة
أوجامع ابراهيم	أستاذ مساعد رتبة أ	جامعة عين تموشنت	رئيسي
سي محمد كمال	أستاذ محاضر رتبة أ	جامعة عين تموشنت	مشرفا
زناقي سيد أحمد	أستاذ محاضر رتبة أ	جامعة عين تموشنت	ممتحنا

السنة الجامعية 2022-2023

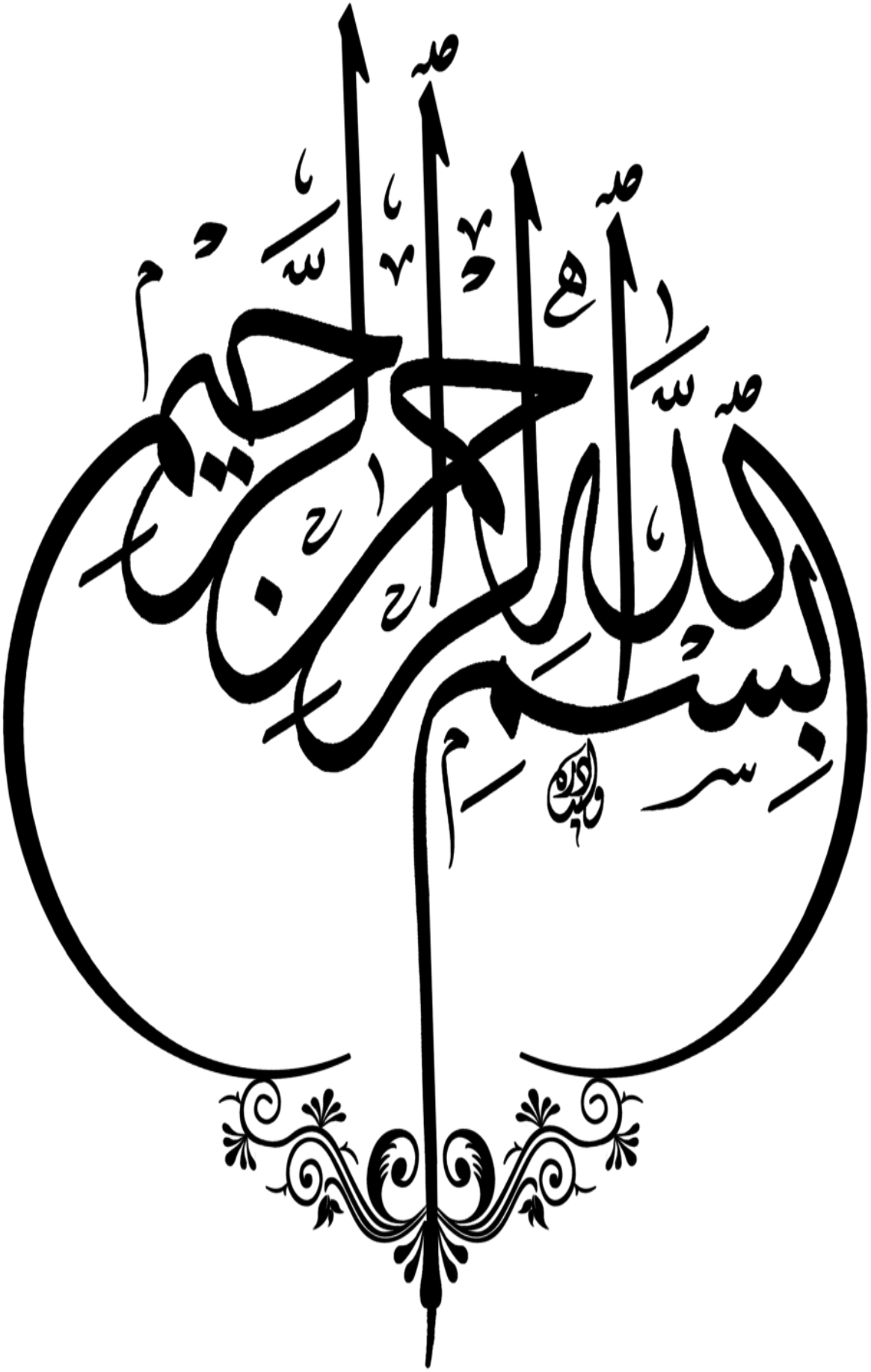
بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

الحمد و كفى و الصلاة على الحبيب المصطفى و أهله و من وفى أما بعد :

الحمد الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتي الدراسية بمذكرتنا

هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى مهداة للوالدين الكريمين

من عائلة – بن لبنة – و – بلحريزي – أدامهم الله نورا لدروبنا

إلى ما تبقى من الأهل وأصدقاء العمر و من لاقتنا بهم مقاعد الدراسة

بن لبنة عبد الله

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم و الصلاة والسلام على اشرف خلق الله اجمعين سيدنا محمد

و على اله وصحبه اجمعين.

نهدي عملنا هذا الى من اوصاننا بهما ربنا برا و احسانا

الى من اناروا لنا الطريق في سبيل التحصيل و لو قدر بسيط من المعرفة اساتذتنا الكرام.

الى اقرب الناس الى قلبنا من قريب وبعيد الى كل من وسعهم قلبنا ولم يكتبهم قلمنا

بلحريزي جيلالي

شكر و تقدير

نتوجه بجزيل الشكر و التقدير إلى الأستاذ الدكتور المشرف – سي محمد كمال –

على جهده و ما قدمه لنا من معلومات قيمة و توجيهاته التي ساهمت في إثراء موضوع

دراستنا في جوانبه المختلفة

كما نتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرين

و نتوجه بالشكر أيضا إلى جميع أساتذة جامعة بلحاج بوشعيب عامة و أساتذة كلية العلوم

الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية خاصة

الطالبين بن لبنة عبد الله و بلحريزي جيلالي

ملخص :

تستهدف هذه الدراسة تحليل جدول المدخلات-المخرجات IO من أجل اختبار الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الجزائري وعلاقة القطاعات فيما بينها ومن أجل استخلاص الترابطات الأمامية والخلفية لاستخلاص التشابك الاقتصادي بين القطاعات والبحث عن أفضل القطاعات القائدة نحو تحقيق التنمية الاقتصادية. توصلت نتائج الدراسة أي أن قطاع الصناعة الخفيفة وقطاع الفندقة والخدمات الموجهة للأسر هي أكثر القطاعات تشابك وترابط مع القطاعات اللأخرى في حين تأخر قطاع الزراعة وقطاع الصناعات الثقيلة في قيادة النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: تحليل المدخلات-المخرجات, الترابطات الامامية و الخلفية, التنمية الاقتصادية .

Abstract :

The goal of this study is to examine input-output (IO) tables of the construction sector and its relationships with other sectors of the Algerian productive structure and shows the forward and backward linkages that the construction sector had the potential to trigger off production in many economic sectors linked to it. Our result captured that light industry followed by hotels and services to households sectors are the most efficient activities and play a strong role in Algeria's development economics , contrary agriculture and manufacturing sectors in our input-output analysis.

Key words : Input-output analysis, Forward and backward linkages, development economics .

فهرس المحتويات

بسملة

اهداء

شكر

ملخص الدراسة

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

مقدمـــة عامة: .....أ

الفصل الأول : الاطار النظري للغز ليونتيف

تمهيد.....2

I-أدبيات الدراسة النظرية 3

1-القيمة المطلقة لآدم سميت: 3

2-القيمة النسبية لدافيد ريكاردو: 3

3-نظرية تكلفة الفرصة البديلة: (Opportunity Coste theory).....4

4-النظرية النسبية في عوامل الإنتاج "نموذج HOS " 5

II-لغز ليونتيف le paradoxe de Leontief.....10

1-مفهوم لغز ليونتيف : 10

2-انتقادات اختبار ليونتيف.....12

III- الدراسات السابقة : 13

خلاصة 25

الفصل الثاني : الاطار التجريبي للغز ليونتيف في الجزائر

تمهيد..... 27
1- تعريف نموذج ليونتيف للمدخلات والمخرجات : 28
2-نموذج المدخلات والمخرجات ليونتيف: 28
2-1 نموذج ليونتيف الساكن (تعريف) 28
2-2 النموذج الساكن المغلق والمفتوح 29
3-تحليل التنمية القطاعية في الجزائر: 31
4-النتائج: 35
5-الترابطات المباشرة 36
5-1الترابطات الخلفية المباشرة 36
5-2 الترابطات الأمامية المباشرة 37
6-معكوس مصفوفة ليونتيف : 37
7-مخرجات ليونتيف: 41
خلاصة 42
الخاتمة 44

قائـــــــمة الجـــــــداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	جدول توضيحي للنظرية النسبية في عوامل الإنتاج	07
02	كمية العمل ورأس المال لإنتاج مليون دولار من صادرات وواردات و.م.أ	11
03	الأهمية النسبية للقطاعات من الناتج المحلي خلال الفترة2001 إلى 2019	33
04	نمو الأهمية النسبية للقطاعات	34
05	جدول المدخلات والمخرجات للجزار لسنة 2019	38
06	جدول المدخلات والمخرجات	39
07	معكوس مصفوفة ليونتيف	40

قائـــــــمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01 و02	معدلات النمو الاقتصادي 1999–2019 وتطور دخل الفرد	31

مقدمة عامة

مقدمـــــة عامة:

إن التغني بمستويات النمو الاقتصادي المقاد بأسعار النفط في الجزائر لا يعكس حجم المسار السلبي والبطيء للتنمية، كما لا يعكس حجم التخلف البنيوي والفجوة الاقتصادية التي تزداد يوما بعد مقارنة بالدول المتقدمة، ولهذا أصبح من المهم لصانع القرار عدم الاكتفاء بمؤشرات النمو في بناء استراتيجياته بل التوسع في سبل التنمية الاقتصادية بمختلف مكوناتها التي تشمل القيمة (الاسعار والتكلفة) والإقلاع القطاعي والمؤسساتي من اجل اللحاق بمستوى النمو الحقيقي خارج القطاع النفطي والذي يضمن مستوى من العدالة الاجتماعية والرخاء الاقتصادي بعيدا عن زيف دخل الفرد الذي يقترب 5000 دولار سنويا في السنوات الاخيرة. هناك العديد من السبل الإحصائية التي تساعدنا في كشف الاتجاه التنموي في الجزائر منها الناتج المحلي للفرد خارج القطاع النفطي، أيضا إحصاء عدد الفقراء من خلال معامل جيني، ويمكننا أيضا حساب التنمية الاقتصادية من خلال مسامه هذه الأخيرة في مستوى التعليم والصحة التي توفرها للفرد كونه الفاعل الرئيسي في التنمية الاقتصادية. بالإضافة إلى ما ذكر من مؤشرات حسابية للتنمية الاقتصادية ومن اجل أيضا تحقيق أوجه القصر في الاقتصاد واهم الاستراتيجيات التي وجب على صانع القرار التركيز عليها لاستهداف التنمية يمكننا الاستعانة بمستوى مدخلات ومخرجات النشاطات القطاعية واهم الروابط والاعتماد التي توفر لبعضها البعض ولعل جدول المدخلات والمخرجات Inputs-Outputs يعتبر أهم النماذج الممكن استخدامها للتعبير على الظاهرة و بلوغ الأهداف المذكورة أعلاه ناهيك عن أن هذا الجدول يضعنا في الصورة الحقيقية للموارد المستخدمة و المهدرة و الممكن توليدها لبعث التنمية و البحث عن قطاعات قيادية للنمو الاقتصادي في الجزائر . لازالت القطاعات الاقتصادية خلال السنوات الأخيرة 2008-2019 مشوهة ولازلت القيمة المضافة للصناعة لا تتجاوز 7 % في حين أن الهيمنة النفطية ما زلت بمساهمة تفوق 30%، في المقابل يحبو قطاع الزراعة عند 10 % وهو ما هو عليه كقطاع كثيف عنصر العمل على عكس قطاع المحروقات، وقطاع يقلص سيبان و استنزاف

الأموال الصعبة من خلال الواردات الذي يشغل ثلثها، ومن ثم مزاعم الإصلاح التي نادى بها صندوق النقد الدولي لم توفق كما أن كل دعوات لإصلاح التي انتهجتها الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال إلى غاية اليوم لم تتجاوز مخططات رفوف برامج التنمية.

إشكالية البحث

كل هذا يستلزم إعادة تقييم القطاعات الاقتصادية وكفاءتها كما يستلزم تقييم نسب التخصيص ومراجعة كفاءة هذا التخصيص كما أن كل محاولات لإصلاح لن تكفي بدون إشراك القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي وتمكينهما من التسهيلات الاقتصادية ولن تكفي بالاعتماد على نصف سياسة وهي سياسة الإنفاق في ظل جمود السياسة النقدية والتجارية وانحصار السياسة الضريبية في الجباية البترولية من خلا ما سبق يمكن صياغة الاشكال التالية:

إشكالية

مدى تشابك القطاعات الاقتصادية التي من شانها ان تحقق التنمية الاقتصادية باستخدام معكوسة ليونتيف ؟

ويمكننا اشتقاق من التساؤل الرئيسي بعض التساؤلات الفرعية نذكر منها النقط التالية:

- هل قطاع النفط هو القطاع الوحيد المهيمن في خلق التنمية؟
- هل معكوسة ليونتيف تنجح في عكس القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية؟

فرضيات البحث

للإجابة على التساؤلات السابقة وضعنا عدة فرضيات التي ستكون منطلق دراستنا:

- قطاع النفط هو القطاع ذو أحسن كفاءة في تحقيق التنمية وفق معكوسة ليونتيف.
- معكوسة ليونتيف تعكس كفائت القطاعات الاقتصادية في تحقيق التنمية من عدمها.

أسباب اختيار الموضوع

تم اختيار هذا الموضوع نظرا لمجموعة من الأسباب منها الموضوعية ومنها الذاتية، نذكر منها:

- للموضوع أهمية كبيرة في مجال الاقتصاد.
- الموضوع يندرج في إطار التخصص.
- الميول الشخصي للمواضيع التي تحمل أفكار وتحديات جديدة.
- الرغبة في التعرف والتطرق للنماذج الإحصائية وباستخدام الاقتصاد القياسي.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في البحث على اهم القطاعات الرائدة في الجزائر من اجل الخروج من التبعية النفطية، حيث تواصلت الدعوات مؤخرا الى ضرورة التنويع الاقتصادي.

حدود الموضوع

قمنا بالتركيز في الدراسة على بيانات الديوان الوطني للإحصاء التي سيقوم عليها النموذج مصفوفة العكسية لليونتيف.

- **الحد الموضوعي والمكاني:** التشابك القطاعي في الاقتصاد الجزائري.
- **الحد الزمني:** 2001-2019.

اهداف الدراسة

تهدف هده الدراسة الى:

- بيان الأهمية الاقتصادية للغز ليونتيف .
- ابراز أهمية التحليل باستخدام معكوس مصفوفة ليونتيف .
- تحديد تأثر لغز ليونتيف على القطاعات الاقتصادية.

منهج الدراسة والأدوات المستخدمة

يجب ان يتوافق النموذج المستخدم مع نوع الدراسة لدلك اعتمدنا على المنهج الوصفي في الجانب النظري من الدراسة اما الجانب التطبيقي المتعلق بالدراسة القياسية فقد استخدمنا فيه أسلوب معكوسة ليونتيف, الى جانب المنهج استخدمنا أدوات للدراسة تمثلت في :

- البرامج الإحصائية المستخدمة مثل EXCEL

مرجعية الدراسة

من اجل القيام بدراسة الموضوع تم الاعتماد على عدة مصادر. فيما يخص الجانب النظري تم الاعتماد على الكتب والمقالات والمجالات والبحوث الجامعية والمواقع الالكترونية المتخصصة في مجال الاقتصاد اما بالنسبة للدراسة القياسية استخدمنا الكتب والمقالات واعتمدنا على المواقع بالانجليزية وعلى الدروس المرئية المتاحة في الانترنت لفهم أحدث الأساليب الكمية المستخدمة في قياس العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية.

صعوبات البحث

من بين اهم الصعوبات التي وجهتنا في اعداد هده المذكرة:

- قلة المراجع حول هذا الموضوع خاصة باللغة العربية.
- قلة الدراسات في الموضوع.
- تجربة جديدة في المجال.
- صعوبة الالمام بجميع جوانب الدراسة والربط بين المعطيات.

هيكل البحث:

للإجابة على إشكالية الدراسة و لتحقيق أهدافها من اتباع طريقة IMRAD و للالتزام بها ارتأينا تناول الموضوع في فصلين اثنين، تسبقها مقدمة عامة و تستكمل الدراسة بخاتمة عامة، حيث تم

التطرق في الفصل الأول للاطار النظري للغز ليونتيف حيث تناولنا مفاهيم و نظريات حول أدبيات الدراسة ثم التطرق الى مفهوم لغز ليونتيف و كذا الدراسات التطبيقية (الدراسات السابقة).

أما بالنسبة للفصل الثاني الجانب التجريبي للغز ليونتيف في الجزائر لقياس أثر معكوسة ليونتيف في انتاج قيمة إضافية في مختلف القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2001-2019.

الفصل الأول

الاطار النظري للغز ليونتيف

تمهيد:

تجدر الإشارة إلى أن التجارة بين الدول ليست فقط مهمة اقتصاديا، بل تشمل أيضا الأبعاد السياسية والاجتماعية والثقافية والبيئية. فعلى سبيل المثال، تؤثر التجارة بين الدول على توزيع الثروة والدخل على مستوى العالم، وتؤثر أيضا على مستوى التوظيف والعمل في الدول، وتؤثر على العلاقات بين الدول والتعاون الدولي.

وعلى الرغم من أن التجارة الدولية توفر فرصا للاقتصادات للتعاون والتبادل وتحقيق مزايا متبادلة، إلا أن هناك بعض المشكلات الناجمة عنها، مثل التبعية الاقتصادية والتحكم في الأسواق، وتأثيرها على الصناعات الوطنية والعمالة المحلية، وتأثيرها على البيئة والتنمية المستدامة، وتأثيرها على الثقافة والهوية الوطنية.

ومع ذلك، فإن التجارة الدولية لا يمكن الاستغناء عنها في الوقت الحالي، حيث تعد مصدرا رئيسيا للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وتوفير السلع والخدمات في جميع أنحاء العالم. وبالتالي، ينبغي على الدول العمل على تحسين قدراتها التجارية وتوسيع شبكاتها التجارية، والتحكم في التحديات التي تواجه التجارة الدولية بما يحقق مصالح الجميع، وتحديداً من خلال التفاوض على اتفاقيات تجارية عادلة ومتوازنة، وتعزيز الابتكار والتكنولوجيا وتحسين مستوى التعليم والتدريب لزيادة الإنتاجية وتحسين جودة السلع والخدمات المصدرة، وتنظيم سوق العمل وتحسين مستوى المعيشة والحماية الاجتماعية للعمالة المحلية، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتطوير البنية التحتية والنقل والاتصالات والطاقة لتحسين القدرة التنافسية. وبهذه الطريقة، يمكن للدول الحفاظ على التجارة الدولية كمصدر أساسي للاقتصاد العالمي وتحقيق المزيد من الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

I-أدبيات الدراسة النظرية :

سنتطرق في هذا الجزء الى مفاهيم مختصرة حول معكوسة مصفوفة ليونتيف وهي كالآتي:

1-القيمة المطلقة لآدم سميت:

نظرية القيمة المطلقة هي نظرية اقتصادية وضعها الاقتصادي البريطاني آدم سميث في كتابه "ثروة الأمم"، والذي نشر في عام 1776، وتقوم هذه النظرية على فكرة أن القيمة الحقيقية للسلع والخدمات تعتمد على كمية العمل المبذول في إنتاجها، وبالتالي فإنه يمكن قياس الثروة الحقيقية لأي اقتصاد من خلال كمية العمل المبذول فيه.

ووفقاً لهذه النظرية، فإن القيمة الحقيقية للسلع والخدمات يتم تحديدها من خلال مقدار العمل الذي يتم إدخاله في عملية الإنتاج، سواء كان ذلك العمل عبارة عن عمل يدوي أو ذهني. ويقوم سميث أيضاً على أن هذه القيمة يمكن قياسها من خلال الأجر الذي يتم دفعه للعاملين في هذه الصناعة.

ومن المهم الإشارة إلى أن هذه النظرية تعتبر جزءاً من مذهب الاقتصاد الكلاسيكي، وقد تم انتقادها من قبل العديد من الاقتصاديين الحديثين، الذين يرون أن القيمة لا تعتمد على العمل فقط، وإنما يمكن أن تتأثر بالعديد من العوامل الأخرى، مثل العرض والطلب والتكنولوجيا والابتكار والتغيرات الاجتماعية والثقافية والسياسية[1].

2-القيمة النسبية لدافيد ريكاردو:

نظرية القيمة النسبية هي نظرية اقتصادية وضعها الاقتصادي البريطاني ديفيد ريكاردو، والذي عرف بأعماله في القرن التاسع عشر. وتقوم هذه النظرية على فكرة أن القيمة الحقيقية للسلع

[1] عفان منال ، رؤية مقترحة لتطوير استخدام السلال القيمة العالمية في تفسير أنماط التجارة الدولية ، مجلة كلية الاقتصادية و العلوم السياسية ، مجلد 24 ، العدد 02 ،كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، مصر ، 2023 ، ص18.

والخدمات تعتمد على العلاقة بين العرض والطلب عليها، وتحديداً على الكمية المتاحة منها والكمية المطلوبة منها.

ووفقاً لهذه النظرية، فإن القيمة النسبية لأي سلعة أو خدمة تعتمد على العلاقة بين كمية العمل المستخدمة في إنتاجها وكمية العمل المستخدمة في إنتاج باقي السلع والخدمات. وتقوم هذه النظرية على فرضية أن العمالة هي المورد الوحيد الذي يمكن استخدامه في عملية الإنتاج . ومن المهم الإشارة إلى أن نظرية القيمة النسبية تعتبر جزءاً من مذهب الاقتصاد الكلاسيكي، وهي تشبه إلى حد كبير نظرية القيمة النسبية المطلقة التي وضعها آدم سميث. وقد تم انتقادها من قبل العديد من الاقتصاديين الحديثين، الذين يرون أن القيمة لا تعتمد فقط على العرض والطلب، وإنما يمكن أن تتأثر بالعديد من العوامل الأخرى، مثل التكنولوجيا والابتكار والتغيرات الاجتماعية والثقافية والسياسية.[1]

3-نظرية تكلفة الفرصة البديلة: (Opportunity Coste theory)[2]

مصطلح الفرصة البديلة هو مصطلح أمريكي الأصل استعمله لأول مرة قرين (**Green**) وأعاد استخدامه دفنبورت Davenport وشاع استخدام هذا المصطلح في المدرسة الحديثة النمساوية وبصفة خاصة فون فايزز ويوهم بفرك (Boom Bowrek et Von Wiser) والذي جاء بطريقة جديدة في التحليل تعتمد على المنهج الفردي عكس إسهام المدرسة الكلاسيكية والإنجليزية في البحث الاقتصادي.

فيما يخص التجارة الخارجية يعتبر قوتفريد هاربر Gottfried Hoberler هو أول من استخدم هذا المصطلح في نظريته تكلفة الفرصة البديلة عام 1936 بحيث تقوم هذه النظرية على أن تكلفة إنتاج سلعة في بلد ما لا تقاس بتكلفة العمل المبذول في إنتاجها وإنما بمقدار كمية السلعة والتي نضحي بها من أجل توفير وحدات إنتاج من أجل إنتاج السلعة. وهذه النظرية تقوم

[1] عفان منال ، المرجع السابق ، ص18.

[2] د . سي محمد كمال ، " مدخل الاقتصاد الدولي " ، دار الخلدونية ، القبة القديمة – الجزائر ، ص 23 – 34

على رأي مخالف كما جاءت به نظرية ريكاردو هو أن الحل هو تكلفة الإنتاج الوحيد وعلى أنه تكلفة متجانسة في حين رأينا سابقا أن جون ستوارت ميل عالج الشرط الأول باعتبار أن هناك عوامل أخرى تدخل في الإنتاج كعامل رأس المال والأرض والتنظيم وأن الشرط الثاني متجانس العمل هو غير حقيقي.

4-النظرية النسبية في عوامل الإنتاج "نموذج HOS "

يعد الاختلاف في الندرة النسبية ل عوامل الإنتاج بين البلدين شرطًا ضروريًا لفرق التكلفة النسبية في توزيع الدخل بين البلدين وقيام التجارة الدولية 1933 نظرية أولين للهكتار وأصبحت أساس التجارة الدولية، نموذج التجارة الدولية الذي اعتمد عليه الاقتصاديون فيما بعد.[1]

إن كلا من النموذج الريكاردي والنموذج السويدي هكتشر - أولين يقومان على التجارة والإنتاج بمعنى أن فكرة النفقة النسبية هي أساس فكرة النموذجين وبما أن نموذج الثاني هو امتداد للنظرية النسبية لدافيد ريكاردو فإنه كان من وجهة نظر النموذج السويدي أن يبين أن عنصر العمل ليس هو العنصر الوحيد في تكلفة الإنتاج كما فعل ريكاردو وإنما هناك أيضا عنصر رأس المال والأرض وعليه يقوم على أساس وفرة هذه العناصر على اختلاف الميزة النسبية للدول في امتلاكها أي أن هناك دولا (x) تملك رأس المال (k) بوفرة ودولة أخرى (y) تملك وفرة في عنصر العمل (L) ومن ثم فإن الدولة (X) تتخصص في إنتاج السلع ذات الوفرة في عنصر رأس المال ودولة (y) تتخصص في إنتاج السلع ذات الوفرة في عنصر العمل باعتبار أن هذا التفاوت من شأنه أن يوجد اختلافا في أثمان عناصر الإنتاج وبالتالي في أسعار المنتجات مما يبرر قيام التجارة بين مختلف الدول إذ ستتجه كل دولة إلى تصدير تلك السلع التي يمكنها أن تنتجها في داخلها برخص نسبية ويلاحظ أولين أن اختلاف توافر عناصر الإنتاج يؤدي إلى اختلاف نسب أثمان السلع المتماثلة التي تشترك في إنتاجها الدول المختلفة ما دامت ظروف الطلب متماثلة بمعنى أنه حتى لو تساوت بلدان تماما في توافر عناصر الإنتاج فيما بينها فمن الممكن أن توجد تجارة بينهما

[1] د . سي محمد كمال ، المرجع السابق ، ص 23 – 34

وهذا راجع إلى اختلاف الطلب في كلا البلدين. وتقوم هذه النظرية على مجموعة من الفروض وهي:

- ✓ **H1** : وجود سلعتين يتم إنتاجهما باستخدام كل من عنصر رأس المال والعمل في دولتين.
- ✓ **H2** : عناصر الإنتاج ذات عوائد متفاوتة بين الدول وإنتاجية هذه السلع تخضع (قانون غلة الحجم الثابتة) بمعنى أن زيادة بـ (X) في عوامل الإنتاج يؤدي إلى زيادة سلعة بنفس الزيادة (x).
- ✓ **H3** : وجود منافسة تامة في أسواق السلعتين.
- ✓ **H4** : عوامل الإنتاج تخضع لظروف التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج وحرية انتقال حركة عوامل الإنتاج داخل البلد مع عدم وجودها دوليا.
- ✓ **H5**: تشابه الأذواق بين البلدين وثبات التكنولوجيا في البلدين (نفس المستوى).
- ✓ **H6** : عدم وجود قيود جمركية أو تكاليف نقل عائق للتجارة بين الدولتين.
- ✓ H7 : اختلاف كثافة عوامل الإنتاج في السلع أن السلعة س على سبيل المثال تعتمد على الكثافة.

بالنسبة إلى الفرض الأول فإن هذا النموذج لم يعتمد على العمل لعنصر وحيد في تكلفة الإنتاج وإنما أضاف عنصر رأس المال وهذا لإنتاج سلعتين x ولا بين دولتين.

عناصر الإنتاج ذات عوائد متفاوتة بين الدولتين بمعنى أن كلا من السلعتين تتطلبان عوامل إنتاج متوافقة مثال السلعة x كثيفة رأس المال بينما السلعة x كثيفة العمل ومن هنا يظهر نسبية إنتاجية السلعتين. [1]

[1] د . سي محمد كمال ، المرجع السابق ، ص 23 – 34

إنتاجية هذه السلع تخضع لقانون قلة الحجم الثابت وهذا الغرض يعني بكل بساطة أن زيادة عناصر الإنتاج مثلا بـ 20 % تؤدي إلى زيادة كمية عناصر الإنتاج بـ 20% أي نسبة توافقها زيادة بنفس نسبة كمية الإنتاج.

وجود منافسة تامة في أسواق الدولتين يعني هذا الغرض أن كلا من المنتجين لهم نفس الحظوظ في إنتاج واقتناء السلعتين أي أن دخول أو خروج أحدهم لا يؤثر على تنافسية الأسواق.

عوامل الإنتاج تخضع لعنصر التوظيف الكامل يعني أن كلا من عنصر العمل موظف كليا وهذا الفرض يعتبر من الخطأ الشائع عند كل من الكلاسيك والنيوكلاسيك الى غاية حلول أفول النظرية الكنزية وهذا سنتطرق إليه لاحقا.

جدول 1: جدول توضيحي للنظرية النسبية في عوامل الإنتاج

الدولة / الإنتاج	الأولى	الثانية	الثالثة
وفيرة	عمل	الأرض	رأس مال
متوسطة الوفرة	أرض	رأس مال	عمل
نادرة	رأس مال	عمل	أرض

المصدر: نداء محمد الصوص التجارة الخارجية. مكتبة مجتمع عربي للنشر والتوزيع الطبعة الأولى. 2008، ص 31

من خلال هذا الجدول تتخصص الدولة الأولى في إنتاج السلع التي يتطلب إنتاجها كثافة في اليد العاملة كالزراعة والثانية تتخصص في إنتاج السلع التي تحتاج إلى الأراضي كتربية المواشي والثالثة تخصص في إنتاج السلع الكثيفة رأس مال كصناعة السيارات.

في نفس إطار النظرية في عوامل الإنتاج هكتشر - أولين[1] قام بول ساموليون (1915-2009) الحائز على جائزة نوبل 1970 وولفقنق ستلوبر "Wolfgang Stolper"

[1] احمد فتحي عبد المجيد قاسم ، القدرة التنافسية للأعمال و الازدهار الاقتصادي المستدام في البلدان العربية ، المرز العربي للأبحاث و الدراسات لسياسية ، ط1، قطر ، 2022، ص 198

الاقتصادي الأمريكي ذو الأصول النمساوية (1912-2002) ببحث مشترك في سنة 1941 ستولبر ساموبلسون حيث جاءت فحوى هذه النظرية لتحليل أثر الحماية التجارية على العمل ومن ثم بحثت أثر التجارة على توزيع الدخل أي أثر التجارة على عوامل الإنتاج بين الدول بعد قيام التجارة وإبراز دور القيود والحواجز الجمركية التي أهملت من طرف النظرية السويدية وبالإضافة إلى إعطاء جملة من الشروط التي وضعتها النظرية السويدية أضاف الباحثان أن عنصري عوامل الإنتاج العمل ورأس المال سيكونان متوافرين بالنسبة إلى السلعتين x وy على التوالي كما فرضا أن الدولة ستقوم بفرض ضريبة جمركية عند استيراد سلعة X التي تتميز بأكثر كفاءة أثناء العمل .

وبعد قيام التجارة بين الدولتين فقد توصل الباحثان إلى أن الدولة المنتجة للسلعة x ذات كثافة أكبر تعرف ارتفاعا نسبيا في هذا العنصر x مما يؤدي إلى ارتفاع الاجر والعكس صحيح بالنسبة إلى عنصر رأس المال (x) الذي سينخفض نسبيا وكذلك نفس المقارنة بالنسبة إلى السلع لا في الدولة الثانية ومن ثم يتحرك الدخل للعمال وأصحاب رأس المال في نفس اتجاه عوامل الإنتاج ومن هذا أيضا أبرزت هذه النظرية دور القيود الجمركية في المساهمة في رفع عوامل الإنتاج أي أن فرض ضريبة على سلعة x يزيد الطلب على عنصر العمل في الدولة المنتجة للسلعة ونفس الحال بالنسبة إلى رأس المال. وهذا هو صلب نظرية " Stolper-Samuelson التي مهدت لبول ساموبلسون سنة 1948 بإثبات نظرية مساواة أسعار الإنتاج التي توفرها التجارة الحرة ووفق نظرية تساوي أثمان عناصر الإنتاج فقد استوفت نظرية النيوكلاسيكية لنسب عوامل الإنتاج أقطابها الثلاثة والتي سميت نموذج (HOS) نسبة إلى كل من هكتشر وأولين وساموبلسون.[1]

فكرة ساموبلسون الأخيرة تقوم استكمالا لفروض هكشر وأولين ومفادها أنه بعد قيام التجارة بين البلدين بعد التخصص المعتمد على عوامل الإنتاج ستتحقق الفكرة الموجودة في نظرية "stolper-Samuelson" التي تزيد الطلب على عنصر أكثر وفرة ويقلل من العنصر أقل طلبا ويترتب على هذا استبدال التجارة بانتقال عناصر الإنتاج بين الدولتين مما يؤدي إلى تقليص

[1] مجدي محمد شهاب ، المرجع السابق، ص70.

اختلاف في عوامل الإنتاج وهذا يقود بدوره إلى تساوي هذه العناصر وتضيقا لهذه الفروق في عوامل الإنتاج فإن التجارة الدولية تعمل على القضاء على اللاتساوي في أسعار عناصر الإنتاج.

للتوضيح أكثر نأخذ نفس المثال السابق بإقرار وافتراض وجود دولتين تنتجان سلعتين X و y على أن الدولة الأولى لها ميزة نسبية في عنصر العمل والدولة الثانية لها نسبية في عنصر رأس المال وبعد قيام التجارة الدولية تتخصص الدولة الأولى في إنتاج سلعة x (كثيفة العمل) وتتخصص الدولة الثانية في إنتاج سلعة y (كثيفة رأس المال) وهذا بدوره يرفع الطلب النسبي على العمل المقدر بالأجرة في الدول الأولى بينما يرتفع الطلب النسبي على الفائدة (رأس المال) في الدولة الثانية كما تقلل كل من الدولتين على التوالي في رأس المال وعنصر العمل باعتبارهما عنصرين أقل طلبا وفق هذا التخصص والمكسب من التجارة الدولية هنا هو تقليص فروق عناصر الإنتاج في الدولتين، فبعدما كان العنصر الأوفر من العمل x في الدولة الأولى معبرا عنه بالأجور المنخفضة فزيادة الطلب على سلع ذات استخدام عنصر العمل من الدولة الثانية يزيد من ارتفاع الأجور في الدولة الأولى ونفس الاستنتاج بالنسبة إلى رأس المال في الدولة الثانية. [1]

فبعد ما كان سعر الفائدة منخفضا نتيجة توفرها نسبيا إلا أنها أصبحت مرتفعة بعد زيادة الطلب على نوع من السلع التي تعتمد على رأس المال ففي النهاية ووفق ساموبلسون ستتساوى عناصر الإنتاج في البلدين. واستقراء التطور الاقتصادي للعالم يوضح عكس ذلك تماما يشير إلى وجود فجوة كبيرة في الدخل بين دول العالم وليس إلى التساوي وهذا في تزايد بمرور الوقت وهذا ما أشار اليه أولين بأن المساواة المطلقة ما بين عناصر الإنتاج غير قابلة للتفكير وغير محتملة على الإطلاق ولكن تسليم ساموبلسون بتساو نسبي في عناصر الإنتاج قد جعل ميردال يوضح بعدم وجود نموذج يمكن استخدامه لتفسير ظهور اللامتساوي في عوامل الإنتاج بين الدول واتجاهها إلى التزايد وقبل استقرائنا للواقع التجاري الدولي فإن النظريات الحديثة المفسرة للتجارة الدولية لم تحل استبدال التجارة مكان انتقال عوامل الإنتاج بين الدول كون كل من الكلاسيك والنيوكلاسيك لم

[1] زينب عوض الله ، علاقات اقتصادية دولية ، مكتبة جامعية ، 2008، ص 20-21.

يتوقعوا تطور التكنولوجيا وفتح الأسواق العالمية أمام اليد العاملة ورؤوس الأموال بالإضافة إلى مجمل فرض ،اليوم، ومن ثم فإن نظرية تكافؤ أسعار عناصر الإنتاج تسقط بسقوط هذه الفرضيات التي اندحرت بعد زمن شهده منظروها بأعينهم وهذا ما ستتيحه لنا النظريات بتحليله والتطرق إليه.

II-لغز ليونتيف le paradoxe de Leontief

1-مفهوم لغز ليونتيف :

في سنة 1953 قام الاقتصادي الأمريكي روسي الأصل فاسيلي ليونتيف 1905-1999 صاحب جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1973 باختبار نظرية النيوكلاسيكية "هكتشر -أولين- ساموبلسون " والتأكد من صحتها في مقالته الشهيرة الإنتاج المحلي والتجارة الخارجية وإعادة النظر في رأس المال الأمريكي ومن المسلم به أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تتميز بوفرة نسبية في عنصر رأس المال وندرة نسبية في عنصر العمل ووفق نظرية نسب العوامل التي كانت سائدة في تلك الفترة أن الولايات المتحدة الأمريكية عليها أن تقوم بتصدير سلع ذات وفرة في رأس المال وتستورد سلعا ذات كثافة عمالية حيث ترتفع الأجور على أن ليونتيف خلص إلى عكس ذلك حيث واقع الولايات المتحدة كان يقوم على تصدير سلع ذات كثافة عنصر العمل وتستورد سلعا تتميز بوفرة في رأس المال وعليه عرف هذا الطرح بلغز ليونتيف .[1]

استمد ليونتيف عمله الإحصائي من استخدامه لجدول المدخلات والمخرجات الخاص باقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية لسنة 1947 وعلى إثر هذه البيانات قام بتقدير كمية عنصر العمل ورأس المال لإنتاج ما يقدر ب 1 مليون دولار من سلع الصادرات وسلع بديلة ومنافسة للواردات في الولايات المتحدة الأمريكية وكانت النتائج التي توصل اليها كما يلي في الجدول الآتي:

[1] مجدي محمد شهاب ، الاقتصاد الدولي المعاصر ، الدار الجامعية الجديدة ، 2007، ص70.

جدول 2: كمية العمل ورأس المال لإنتاج مليون دولار من صادرات وواردات و.م.أ

المدخلات	صادرات	الواردات
رأسمال دولار	2.550.780	3091339
العمل (عدد العمال سنة)	182.313	170.004
رأسمال لكل عامل	14	18

المصدر: سي محمد كمال ، مدخل للاقتصاد الدولي ، ص 31

ركز ليونتيف على بيانات 56 صناعة منها 38 تلتزم بها في الإطار الدولي على أن هذه الصناعات تأخذ بها في الميزان التجاري لسنة 1947 في الولايات المتحدة الأمريكية ووفق بيانات هذا الجدول نلاحظ انخفاض نسبة رأس المال على العمل في الصادرات الأمريكية مقارنة ببدائل الواردات وهذا يدل على أن الولايات المتحدة تصدر سلعا تتميز بوفرة نسبية في العمل وتستورد سلع رأس المال وهذا ما ينفي اشتراك الرأي العام على أن الولايات المتحدة تتميز بوفرة نسبية لرأس المال ولا تتوفر على ذلك من عنصر العمل على غرار نظرية (HOS).[1]

وفي محاولة من ليونتيف للإجابة على لغزه اعتبر هو نفسه أن الولايات المتحدة تمتاز بعمالة أكثر كفاءة وأن إنتاجية هذه العمالة تتفوق بـ 13 ضعفا مقارنة بإنتاجية دول العالم الآخر. وبطبيعة الحال فإن احتساب هذه الأضعاف يرجح الكفة لصالح وفرة عنصر العمل مقارنة برأس المال في الولايات المتحدة من ثم تكون نظرية النيوكلاسيكية صحيحة على حسب ليونتيف " ولكن هذا الطرح اصطدم مع معارضة Ellsworth 1954 فبالنسبة إلى إنتاجية العمل الأمريكي فإن هذا الأخير قدم معارضته لهذا الطرح وفي سعيه لتوضيح رؤيته اعتبر أنه مما لا شك فيه أن العمال في الولايات المتحدة الأمريكية هم أكثر من العمال الأجنبيين استخداما للمعدات الرأسمالية وهذا ما تم تحيزه من طرف ليونتيف في استخدامه في عنصر العمل وبطبيعة الحال فإن اختبار ليونتيف

[1] مجدي محمد شهاب ، المرجع السابق ، ص70.

سيستخلص تلك النتائج ولكن في اتجاه معاكس فإن رأس المال الأمريكي يتميز هو أيضا بإنتاجية أكبر نتيجة استخدامه هذا التقدم من المعدات الرأسمالية والتنظيم العالي لقطاع الأعمال والمؤسسات. [1]

وعليه فإن أي احتساب لإنتاجية العمل هو في الوقت نفسه إضافة في إنتاجية رأس المال وهذا ما يجعل لغز ليونتيف لم يحل من ناحية الإنتاجية وبقاء المعادلة على حالها لنحصل على نفس ما حصل عليه ليونتيف في اختباره ولم يقره ليونتيف ولكن فشل هذا الطرح أدى بليونتيف إلى الاستعانة بتفسير تفضيلات الأذواق من طرف المستهلكين الأمريكيين نحو سلع كثيفة رأس المال ومن ثم ارتفاع هذه الأخيرة مما يؤدي إلى تصدير سلع كثيفة العمل بعد أن يصبح هذا العنصر نسبيا مقارنة برأس المال ومن ثم استيراد سلع كثيفة رأس المال وهذا تناقض على افتراضات هكتار اولين ساموليون بثبات أذواق الاستهلاك ومن ثم لم يجد ليونتيف جوابا صريحا للغزه ولكن أبرز الانتقادات التي وجهت إليه كانت من Boris . Swerling حيث اعتبر أن سنة 1947 سنة مرجعية غير مناسبة اتخذ ليونتيف منها كبيانات لاختباره على أنها سنة قريبة من سنة انتهاء الحرب العالمية الثانية وبالفعل أعاد ليونتيف اختباره باعتماده سنة 1951 ولكنه تحصل على نفس الاستنتاج.

2-انتقادات اختبار ليونتيف

عرف لغز ليونتيف سجالا واسعا فكانت هناك انتقادات من بينها ما وجه إلى الطريقة التي احتسبها ليونتيف لاختباره بالإضافة إلى الفرضيات التي صممها كانطلاقة لاختبار نظرية نسب عوامل الإنتاج وإهماله لعامل الموارد الطبيعية الذي يدخل في أكثر من قطاع والذي احتسبه ليونتيف مع عامل رأس المال في نفس الإطار انتقد Valavanis-Vail استخدام جدول المدخلات والمخرجات" – Output Imput "كوسيلة لمعالجة التجارة الخارجية ".[2]

[1] زينب عوض الله ، المرجع السابق ، ص 21.

[2] مجدي محمد شهاب ، الاقتصاد الدولي المعاصر ، المرجع السابق ، ص66.

وقد وجد كسينج (1966) أن اليد العاملة الأمريكية مؤهلة وذات كفاءة عالية مقارنة بدول العالم حيث يساهم هذا النوع من العمالة المؤهلة في الصادرات الأمريكية 1957 بشكل كبير بينما تستورد الولايات المتحدة الأمريكية سلعا أقل كفاءة من دول العالم في نفس السنة ومن ثم فالولايات المتحدة الأمريكية تملك ميزة نسبية في اليد العاملة المؤهلة والمدربة وفي سنة 1971 قام بالدوين Baldwin بإعادة اختبار ليونتيف ولكن لسنوات متقدمة عن سنوات ليونتيف ووجد نفس نتائج ليونتيف وما ذكرناه آنفا هـ انتقادات لاختبار ليونتيف على سبيل الحصر لا على سبيل الذكر كما كانت هناك دراسات تناولت اختيار ليونتيف على دول أخرى ومن دراسة شاردواج Chardwag 1960 حيث استنتج منها أن الهند تصدر سلعا كثيفة رأس المال وتستورد سلعا كثيفة العمل إلا أن في تجارتها مع الولايات المتحدة ينقلب الوضع وفي دراسة عن التجارة الخارجية لليابان قام بها تاتب وتووايشيمور حيث وفق هذه الدراسة اتضح أن اليابان تصدر سلعا كثيفة رأس المال وتستورد سلعا كثيفة العمل باستثناء مع الولايات المتحدة الأمريكية فيحدث العكس مثل الهند وكذلك كانت هناك دراسة واهل 1962) D.F Wahel) عن تجارة كندا الخارجية ذات الكثافة في رأس المال ومن ثم واردات كثيفة العمل والدراسة التي أجراها ستولبير ووز كامب W Stolper and Rosphamp. 1961 عن تجارة ألمانيا الشرقية مع بقية دول شرق أوروبا والتي اتضح من خلالها أن صادرات ألمانيا الشرقية كثيفة رأس المال وأن الواردات كثيفة العمل.

III– الدراسات السابقة :

من الواجب علينا قبل الشروع في أي بحث يجب تناول وذكر الدراسات السابقة والمتشابهة للاستفادة من تجارب الآخرين وإنجاز البحث في أحسن و أفضل صورة، فالهدف من التطرق للدراسات السابقة هو توضيح ومعالجة مشكلة البحث من أجل الوصول إلى النتائج الإيجابية ، و فيما يلي نسرد جملة من الدراسات السابقة التي تقترب منهجيا و موضوعيا من الموضوع، و منها نجد :

الدراسة الأولى: قام بها الباحث فلاح خلف علي الربيعي (2000) بعنوان " تحليل الهيكل الإنتاجي والعلاقات القطاعية في الاقتصاد العراقي خلال الفترة (1970-1990) [1]

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة العلاقات بين مختلف الأنشطة الإنتاجية في الاقتصاد العراقي، حيث تم الاستخدام في هذه الدراسة منهج التحليل الهيكلي لتشخيص الخصائص الرئيسية للهيكل الاقتصادي في العراق وبيان التطور في العلاقات القطاعية في الاقتصاد العراقي باستخدام بيانات الترابطات القطاعية ومعاملات اختلافها والمساهمات النسبية لقطاعات في الناتج المحلي و معدلات مرونات النمو القطاعية خلال الفترة (1970 – 1990)

وتوصلت الدراسة إلى:

- اختلال القيمة المضافة .
- ضعف مؤشرات النمو في بعض القطاعات .
- ضعف الترابطات الإنتاجية للقطاع الصناعي وغياب دور القطاع الرائد.
- هيمنة قطاع النفط الخام ومشتقاته .

الدراسة الثانية: الباحث زكريا لحلو ، (2010) بعنوان : " تقدير العلاقات التشابكية بين القطاعات الاقتصادية في الأردن استنادا لجداول المدخلات و المخرجات لعام 2010 [2]

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقات التشابكية بين القطاعات الاقتصادية في الأردن استنادا على جداول المدخلات والمخرجات لعام 2010 ، وذلك باستخدام نموذج ليونتيف وصولا إلى تحديد المضاعف الاقتصادي ، المباشر وغير المباشر ، لمختلف القطاعات الاقتصادية ، وبالتالي تحديد القطاعات الرائدة في الاقتصاد الأردني .

فمن خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى :

[1] فلاح خلف علي الربيعي ، " تحليل الهيكل الانتاجي والعلاقات القطاعية في الاقتصاد العراقي خلال الفترة 1970-1990 ، مقالة في الاقتصاد ، أكتوبر 2000.

[2] زكريا لحلو ، " تقدير العلاقات التشابكية بين القطاعات الاقتصادية في الأردن استنادا لجداول المدخلات والمخرجات لعام 2010 " ، مجلة الدراسات الاقتصادية التطبيقية ، المجلة 1 ، العدد 1 ، 2010

- أن قطاع الصناعات التحويلية جاء في مقدمة القطاعات الاقتصادية من حيث علاقته التشابكية وقيمة المضاعف ، إذ بلغ مضاعف الدخل الإجمالي (المباشر وغير المباشر) لهذا القطاع ما مقداره 2.166 لكل دينار ينفق في هذا القطاع .
- أن قطاع الكهرباء والمياه حل في المرتبة الثانية (إجمالي المضاعف 2.033 ثم قطاع المطاعم والفنادق إجمالي المضاعف 1.968) في المرتبة الثالثة وبالتالي تعد هذه القطاعات أكثر القطاعات الرائدة في الاقتصاد الأردني .

دراسة الثالثة: جعفري جمال و عبدلي إدريس (2014) ، بعنوان " واقع القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة (1990 – 2014) [1]

تهدف إلى تشخيص القطاع الفلاحي خاصة منذ بداية الألفية الثالثة ، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكر منها :

- أن هذا القطاع لا يزال يعاني من التبعية للخارج بالرغم من الارتفاع المحسوس في القيمة المضافة إلا أنها تبقى ضعيفة مقارنة بمختلف القطاعات الأخرى ، ويبقى القطاع الفلاحي رهين الظروف المناخية بدرجة كبيرة ، إضافة إلى ذلك عدم استغلال كثير من المساحات الزراعية الخصبة نتيجة النزاعات التي يعرفها العقار الفلاحين ، مع ضعف التكنولوجيا الزراعية خاصة ما تعلق بتقنيات الري الحديثة
- إن مساهمة المكننة ال زراعية والمتمثلة في الجرارات والحاصدات قوية جدا مقارنة بمختلف المعلمات الأخرى ، ويعود هذا إلى تطور عدد الجرارات المستخدمة وكذا الحاصدات الدراسة ، خاصة خلال الفترة (2000 – 2014) أين عرفت الجزائر عدة إصلاحات جذرية في قطاع الفلاحة

[1] جعفري جمال ، عبدلي إدريس ، " واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ، دراسة قياسية تحليلية للفترة 1990-2014 " ، ملتقى لاقتصاد ، العدد 01 ، الطبعة 03 ، 2014

الدراسة الرابعة: مقالة شتوح نور الدين (2017) ، بعنوان " القطاعات الرائدة في الاقتصاد الوطني باستخدام تقنية تحليل جداول المدخلات والمخرجات للسنوات 2001 – 2011 [1]

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد القطاعات الرائدة في الاقتصاد لوطني باستخدام تقنية تحليل جداول المدخلات والمخرجات للسنوات 2001-2004-2007-2009-2011 وتوصلت الدراسة إلى :

- تحديد أكثر من خمسة قطاعات رائدة بإمكانه أن تلعب دورا محوريا في الاقتصاد الجزائري وتملك قوة لإنتاج استراتيجية النمو غير المتوازن وذلك حسب روابط الجذب الأمامية والخلفية.

الدراسة الرابعة:عز الدين حيدر ، حسين يوسف ، (2017) ، بعنوان : " تحديد القطاعات الرائدة في الاقتصاد السوري " باستخدام روابط الجذب الأمامية الكمية . [2]

يهدف هذا البحث إلى دراسة جداول المدخلات والمخرجات الخاصة بالاقتصاد السوري خلال الفترة 2006 إلى 2013 ، لتحديد القطاعات الرائدة وذلك بحساب الروابط الأمامية المباشرة للقطاعات الاقتصادية خلال الفترة المدروسة

فتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- أن أفضل القطاعات الاقتصادية كان قطاع البناء والتسيير بمتوسط قيمة 8.2 ، ووجود عدة قطاعات رائدة تتمثل في الورق ومنتجاته والطباعة ، والصناعات الاستخراجية ، والماء والكهرباء ، و صناعة الخشب والموبيليا والآثاث وصناعة الغزل ، و ذلك لتحقيقها قيمة مرتفعة من حيث الروابط الأمامية

[1] شتوح نور الدين ، " القطاعات الرائدة في الاقتصاد الوطني باستخدام تقنية تحليل جداول المدخلات والمخرجات للسنوات 2001-2011 ، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ، المجلد الرابع ، العدد الثاني ، ديسمبر 2017

[2] عزالدين حيدر ، حسين يوسف ، " تحديد القطاعات الرائدة في الاقتصاد السوري باستخدام روابط الجذب الأمامية الكمية ، جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، المجلد 39 ، العدد 4 ، 2017

الدراسة الخامسة: مسعودي شريف (2017-2018) ، بعنوان " تأثير التشابك القطاعي على تكوين الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (1970-2015) [1]

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الجزائر وتحديد أهم القطاعات الرائدة المؤثرة على الناتج الداخلي الخام وتقدير حجم تأثير كل قطاع بالقطاعات الأخرى وحجم التأثر بهم بالإضافة إلى إبراز حجم تأثير التشابكات الخلفية للقطاعات الاقتصادية على الناتج الداخلي الخام

فتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي كونه يتماشى مع طبيعة موضوع الدراسة ، من خلال التطرق لبرامج التنمية والأداء القطاعي وكذلك التشابك القطاعي وتطور الهيكل الإنتاجي في الجانب النظري ، أما في الجانب التطبيقي فقد تم استخدام الأسلوب القياسي في بناء نموذج اقتصادي لقياس حجم العلاقات التشابكية بين القطاعات من ناحية ، ومدى تأثير هذه التشابكات على تكوين الناتج الداخلي الخام ، فتم التوصل على بعض النتائج في هذه الدراسة نذكر منها :

-إن الاهتمام بالقطاعات الاقتصادية مرتكز أساسي في إيجاد حركة تنموية اقتصادية واجتماعية واسعة ، وإسهام واسع في تكوين الدخل القومي .

-درجة الاعتماد المتبادل بين القطاعات في انخفاض مستمر ، ما يدل على أن هيكل الإنتاج للاقتصاد الجزائري يتجه نحو التفكك وهو ما تبين لنا من خلال معامل الكثافة.

-ضعف التشابكات الاقتصادية بين القطاعات ، وعدم وجود قطاعات رائدة في الاقتصاد الجزائري ، بمعنى ضعف الترابطات الأمامية والخلفية القطاعية في الاقتصاد الجزائري .

-محدودية تأثير وتأثر القطاعات الاقتصادية ببعضها البعض في الجزائر .

[1] مسعودي شريف ، " تأثير التشابك القطاعي على تكوين الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 1970-2015 ، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية ، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي ، 2018

الدراسة السادسة: سي محمد كمال (2018) ، بعنوان : " التنويع الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في الجزائر باستخدام معكوس مصفوفة ليونتيف " [1]

تهدف هذه الدراسة إلى تحويل جدول المدخلات والمخرجات وذلك من أجل اختيار الهيكل الانتاجي للاقتصاد الجزائري وعلاقة القطاعات فيما بينها ومن أجل استخلاص الترابطات الأمامية والخلفية لاستخلاص التشابك الاقتصادي بين القطاعات والبحث عن أفضل القطاعات القائدة نحو تحقيق التنمية الاقتصادية ، فتم استخدام في هذه الدراسة منهج تحليل علاقة النمو والتنمية الاقتصادية مع التطرق لتحليل أداء القطاعات

فتم التوصل إلى مجموعة من النتائج من خلال هذه الدراسة نذكر منها:

-إن قطاع الصناعة الخفيفة وقطاع الفندقة والخدمات الموجهة للأسر هي أكثر القطاعات تشابك ونرابط مع القطاعات الأخرى في حين تأخر قطاع الزراعة وقطاع الصناعات الثقيلة في قيادة النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية

-تكتسي تشخيص القطاعات الاقتصادية أهمية كبيرة في تحليل واقع التنمية الاقتصادية بدل الاكتفاء بمعدلات النمو التي لا تعكس فجوة التخلف للاقتصاد الجزائري التي تساعد مدة بعد مدة عن الدول المتقدمة والتنمية القطاعية بما توفره من نظرة شاملة عن كفاءة القطاعات والمزايا النسبية لها

الدراسة السابعة: الوليد قسوم ميساوي ، (2018) ، بعنوان ، " دراسة تطبيقية لتحديد قطاعات النشاط الاقتصادي الرائدة في الاقتصاد الجزائري سنة 2014 [2]

الهدف من هذه الدراسة هو تحديد قطاعات النشاط الاقتصادي الرائدة في الجزائر لتعطي لها الأولوية الإنمائية لتعميق درجة التشابك الاقتصادي . فتم استخدام أسلوب تحليل المدخلات

[1] سي محمد كمال ، " التنويع الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في الجزائر باستخدام معكوس مصفوفة ليونتيف ، المركز الجامعي عين تموشنت ، الجزائر ، 2018

[2] الوليد قسوم ميساوي ، " دراسة تطبيقية لتحديد قطاعات النشاط الاقتصادي الرائدة في الاقتصاد الجزائري سنة 2014 ، مجلة علمية سياسية محكمة " أبحاث اقتصادية وإدارية ، العدد رقم 24 ، ديسمبر 2018

والمخرجات لسنة 2014 وتم تبويب قطاعات النشاط الاقتصادي في ست مجموعات تحتوي الأولى منها ثلاث قطاعات رائدة لها القدرة على رفع درجة التشابك الأمامي و الخلفي .

فتم لتوصل على بعض النتائج نذكر منها ما يلي :

-من ضمن أحد عشر قطاع نشاط الأولى وباستثناء القطاعين الذين خلا في الترتيبين الرابع و التاسع فإن باقي القطاعات عبارة عن فروع للصناعة التحويلية ، وهو ما يعني أنه ورغم بقاء أداء قطاع الصناعة التحويلية دون المستوى المطلوب إلا أنه يعتبر بصفة عامة وبعض فروعه بصفة خاصة (الثلاثة الأولى الرائدة) أكثر قطاعات النشاط الاقتصادي قدرة على تعميق درجة الترابط الاقتصادي.

الدراسة الثامنة: يسيرة درياباتي ومحمد محمود وملك أطوز ، (2019) ، بعنوان " دراسة العلاقات التشابكية بين قطاع الزراعة والقطاعات الاقتصادية الأخرى في سورية باستخدام التحليل القانوني خلال الفترة (2000 –2016) [1]

هدفت هذه الدراسة إلى إدراك العلاقة بين مؤشرات القطاع الزراعي وبقية القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2000 – 2016) باستخدام التحليل القانوني للوصول إلى المركبات القانونية الممثلة لهذه العلاقة.

وتوصلت النتائج إلى :

-وجود علاقة معنوية بين مؤشرات القطاع الزراعي الممثلة في بيانات الإنتاج النباتي ، رأس المال المستثمر في القطاع الزراعي ، العمالة الزراعية ..... الخ ، والقطاعات الاقتصادية الأخرى الممثلة بقيمة الناتج المحلي لها .

الدراسة التاسعة: قطوش طارق (2020–2021) ، بعنوان " تحليل مؤشرات التشابك القطاعي للمحروقات " ، دراسة حالة الجزائر (2000–2018) [1]

[1] يسيرة درياباتي ، محمد محمود ، ملك أطوز ، " دراسة العلاقات التشابكية بين قطاع الزراعة والقطاعات الاقتصادية الأخرى في سورية باستخدام التحليل القانوني خلال 2000 – 2016 ، مجلة جامعة تشرين ، العلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 41 ، العدد 4 ، 2019

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة نموذج ليوتنيف لجدول المدخلات والمخرجات لقطاع المحلروقات وكذلك تحليل مؤشرات التشابك القطاعي للمحروقات خاصة في الجزائر بالإضافة إلى دراسة القطاعات الرائدة من خلال الخطوط الأمامية والخلفية ، حيث استعمل في هذه الدراسة المنهج التحليلي في دراسة وتحليل مؤشرات التشابك القطاعي لقطاع المحروقات مع الاستعانة بالمنهج الوصفي في دراسة تعريف وأهمية قطاع المحروقات بالجزائر ن فقد تم التوصل في هذه الدراسة على مجموعة من النتائج نذكر منها :

-مؤشرات التشابك القطاعي بين القطاعات الاقتصادية وقطاع المحروقات ضعيفة

-إن قطاع المحروقات يعتبر قطاع غير ريادي في الاقتصاد الجزائري باعتبار أن مؤشرات روابط الجذب الخلفية أقل من الواحد بإضافة إلى ارتفاع معامل الاختلاف يعود السبب وراء ذلك إلى اتجاه الدولة إلى البحث عن طاقات بديلة تكون صديقة للبيئة خصوصا بعد انخراط الجزائر في سياسة التنمية المستدامة .

الدراسة العاشرة: مزاجة تواتية (2020–2021) ، بعنوان " التنويع القطاعي للاقتصاد وانعكاساته على سوق العمل " ، دراسة تحليلية وتقييمية لحالة الجزائر .[2]

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية التنويع القطاعي للاقتصاد الجزائري ، باعتباره خيارا استراتيجيا لتفعيل أداء سوق العمل بالإضافة إلى تسليط الضوء على إبراز حجم التشابكات القطاعية بين القطاعات الرئيسية المكونة للاقتصاد الجزائري ، ومدى ارتباط هذه القطاعات ببعضها البعض بما يساهم في التنويع لاقتصادي وخلق فرص العمل وحل بعض المعضلات للاقتصاد الكلي والتي من أهمها التبعية الكلية لقطاع المحروقات وإهمال بقية القطاعات ، فتم الاعتماد على المنهج الوصفي وذلك من خلال إبراز مختلف النظريات والمفاهيم الاقتصادية، والمنهج التحليلي

[1] قطوش طارق ، " تحليل مؤشرات التشابك القطاعي للمحروقات " ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، 2021 .

[2] مزاجو تواتية ، " االتنويع القطاعي للاقتصاد وانعكاساته على سوق العمل ، دراسة تحليلية وتقييمية لحالة الجزائر ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية ، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم ، 2021

للتحقق ن أثر تنويع والترابط القطاعي على فرص التشغيل نظريا في الممارسة التطبيقية ، والاعتماد على المنهج الكمي عن طريق استعمال الأدوات الإحصائية والقياسية بهدف قياس مدى أثر آليات التنويع على استحداث مناصب الشغل .

فتم التوصل على عدة نتائج في هذه الدراسة نذكر منها مايلي :

-ضعف تسيير عائدات النفط وعجز الموازنة وانخفاض مستوى المدخرات ، اختلالات مالية واقتصادية .

-يعاني هيكل سوق العمل من اختلالات ناتجة عن مشاكل في عرض العمل ، وثبات الطلب عليه ، والتي تراكمت على مدى 19 سنة لتجسد على شكل بطالة .

-سياسات التشغيل خدمت مجموعة من الحلول المؤقتة التي عملت على تأجيل المشكلة

-مازال الاقتصاد الجزائري يقف بعيد عن مطلب التنويع القطاعي الذي يسمح بخلق فرص دائمة ومستمرة إذ يتيح القطاع لإنتاجي عدد متواضعا من الوظائف

-تواجه آليات التنويع عقبات والتي تعرقل خلق الوظائف

الدراسة الحادية عشرة: جحنين كريمة ،(2020–2021) ، بعنوان " نحو سياسات اقتصادية بديلة لتنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000 – 2018) [1]

تسعى هذه الدراسة للوصول إلى تحقيق حملة من الأهداف أهمها معرفة طبيعة الاقتصاد الجزائري من حيث خصائصه والمعوقات التي تحول دون تطور الاقتصاد الجزائري مع إبراز المكانة التي تحتلها المحروقات في الاقتصاد الجزائري والإمكانيات النفطية لدى الجزائر بالإضافة إلى محاولة إيجاد سياسة حكومية واضحة لتنويع بنية الاقتصاد الجزائري، ، وصياغة استراتيجيات بديلة لقطاع المحروقات ، من خلال التعرف على القطاعات الاقتصادية القائدة للنمو الاقتصادي وتوجيه الاستثمارات إليها .

[1] جحنين كريمة ، " نحو سياسات اقتصادية بديلة لتنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000 – 2018 ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتراه في علوم التسيير ، جامعة الجزائر 3 2021 .

فتم الاعتماد على المنهج الوصفي الذي يعبر على الدراسة بشكل كمي وكيفي وكذا استخدام المنهج التحليلي في تحليل المعطيات وتقييم نتائجها الذي سيؤدي إلى استقراء أهم الأحداث الحالية للاقتصاد الجزائري والبحث عن سياسات بديلة لتنويع الاقتصاد الجزائري ن فمن خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى نتائج نذكر منها:

-هناك علاقة قوية تربط بيت تطورات الناتج الداخلي الخام وتطورات أسعار البترول.

-سعت الجزائر إلى تبني استراتجيات بديلة ترمي إلى تنويع بنية الاقتصاد الجزائري.

-تمتلك الجزائر مقومات سياحية تؤهلها لترقية هذا القطاع في تنويع موارد الدولة

-الاستثمارات العمومية في البرامج المعتمدة كانت معظمها في البنى التحتية طبيعة هاته المشاريع تستخدم اليد العاملة البسيطة غير المؤهلة.

دراسة الثانية عشرة: بوبة صونية (2020–2021) ، بعنوان " تحليل هيكل الاقتصاد الجزائري وتحديد القطاعات الرائدة باستخدام التشابك الاقتصادي " اعتمادا على جدول المدخلات والمخرجات 2018 .[1]

يتمثل الهدف الأساسي للدراسة في تحليل هيكل الاقتصاد الجزائري وتحديد القطاعات الرائدة باستخدام التشابك الاقتصادي إضافة إلى تشخيص نمط التشابك القطاعي بين قطاعات الاقتصاد الوطني وتقدير درجة ارتباط النسق الإنتاجي المحلي بالخارج وتصنيف القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري اعتمادا على مؤشرات التشابك ، أما بخصوص منهج الدراسة ففي الجانب النظري تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي أما الجانب التطبيقي فقد تم تحليل هيكل الاقتصاد الجزائري وتحديد القطاعات الرائدة فيه من خلال تحليل قيم التشابكات القطاعية .

فمن أهم النتائج التي تم التوصل إليها من هذه الدراسة نذكر مايلي :

[1] بوبة صونية ، ق تحليل هيكل الاقتصاد الجزائري وتحديد القطاعات الرائدة باستخدام التشابك الاقتصادي ، اعتمادا على جدول المدخلات والمخرجات 2018 ، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي – 2021

-غياب قطاع المحروقات من تصنيف القطاعات الرائدة حسب جميع المؤشرات نظرا لتسجيله قيمة مرتفعة لمعامل الاختلاف الخلفي ما يترجم تعامله مع عدد قليل من القطاعات في الحصول على مدخلاته الإنتاجية .

-أن درجة التماسك القطاعي في انخفاض مستمر ، ما يشير على أن هيكل الاقتصاد الجزائري يتجه نحو التفكك وهو ما فسرته قيمة معامل الكثافة لسنتي 2000 و 2018

-تحديد قطاعين رائدين في الاقتصاد الجزائري لسنة 2018 وهما قطاع المياه والطاقة وقطاع النقل والمواصلات والتجارة حسب معيار معاملات التشابك الكلية ومعاملات الاختلاف لها .

-التوصل إلى وجود مجموعة متكونة من أربعة قطاعات اقتصادية محورية وأساسية اتسمت بارتفاع روابطها الأمامية والخلفية معا وهي قطاع الماء والطاقة ، قطاع المحروقات وقطاع الخدمات والأشغال العمومية البترولية وأخيراغ قطاع النقل ، الاتصالات والتجارة .

الدراسة الثالثة عشرة : أمين شموط ، و رانيا السطر ، (2020) ، بعنوان " تحديد القطاعات المحورية والرائدة في الاقتصاد الأردني من خلال قياس التشابك الاقتصادي نموذج ليونتيف " [1]

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد القطاعات المحورية والرائدة في الاقتصاد الوطني من خلال قياس درجة الترابط والاعتماد المتبادل بين قطاعات الاقتصاد الأردني ، كما تم تقدير مضاعف الإنتاج ومضاعف الدخل ، ومضاعف القيمة المضافة لنحرص القطاع ، إذ تم اعتماد نموذج المستخدم والمنتج ، وقد خرجت الدراسة بتحديد 5 قطاعات ريادية يمكنها إيجاد فرص استثمارية ونحو عدد من قطاعات أخرى يمكنها العمل على إيجاد الطلب و توسيع قاعدة السوق .

فتم التوصل إلى مجموعة من النتائج منها :

-بلغ مضاعف الصادرت السلعية حوالي 1.46 .

[1] أمين شموط ، رانيا السطر ، " تحديد القطاعات المحورية والرائدة في الاقتصاد الأردني من خلال التشابك الاقتصادي " نموذج ليونتيف " ، المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية ، الأردن ، أكتوبر 2020

-بلغ مضاعف الصادرات الخدمية 1.40 .

دراسة الرابعة عشر: أنفال صفار وحنيفة بوزيد (2022) ، بعنوان " تحديد القطاعات الرائدة في الاقتصاد الجزائري باستخدام منهجية الروابط الأمامية لسنة 2020 –2022 [1]

تهدف هذه الدراسة إلى إعطاء لمحة شاملة ومختصرة على تقنية تحليل المدخلات والمخرجات في التحليل الهيكلي للاقتصاد الجزائري وكذلك الآليات المتبعة في اختيار القطاعات الرائدة في لاقتصاد الجزائري وتحليل مستوى التشابك بين القطاعات الاقتصادية في الجزائر سنة 2020 وتقدير حجم تأثير كل قطاع بالقطاعات الأخرى وحجم التأثر بهم .

فتم التوصل إلى بعض النتائج في هذه الدراسة نذكر منها :

-أن الترابطات الأمامية للاقتصاد الجزائري لمختلف القطاعات عموما لا يزال ضعيفا ، أي أن إفادة القطاعات من بعضها البعض لم يكن بالمستوى المطلوب

-التعرف على أهم القطاعات في الاقتصاد الجزائري كذا القطاعات التي لا تؤثر وفق الارتباطات الأمامية

-القطاعات الرائدة في الاقتصاد الجزائري لسنة 2020 وفق روابط الجذب الأمامية هي ثلاثة قطاعات من بين 18 قطاع كما يلي : المحروقات ، المياه والطاقة ، الفلاحة، الصيد والغابات

[1] أنفال صفار وحنيفة بوزيد ، " تحديد القطاعات القائدة في الاقتصاد الجزائري باستخدام منهجية الروابط الأمامية لسنة 2020 ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الاقتصاد الكمي ، جامعة يحيى فارس ، المدية ، 2022

خلاصة

تتعرض التجارة الدولية في العالم اليوم للعديد من التحديات والتقلبات بسبب تعقد الحياة الاقتصادية وتوسع التعاملات التجارية بين الدول. لذلك، تم وضع قوانين تجارية واتفاقات دولية لتنظيم وتسهيل التجارة الدولية وتحقيق المزيد من الفوائد الاقتصادية والاجتماعية للدول. ويعتمد كل دولة على بعضها البعض لإشباع جزء من حاجياتها من السلع والخدمات ورؤوس الأموال، ولا يمكن للدول العيش بمعزل عن بعضها البعض. ومن خلال التجارة الدولية، يمكن تحقيق المنافع المتبادلة لأطراف التجارة. ولكن، يجب على الدول العمل على التغلب على التحديات والمشكلات التي تواجه التجارة الدولية، وخاصة المشكلات الناجمة عن التبعية الاقتصادية والتحولات التجارية غير العادلة. يجب تعزيز الحوكمة العالمية وتحقيق المزيد من التوازن في العلاقات الدولية الاقتصادية، وتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية والاقتصادية. بذلك، يمكن للتجارة الدولية أن تصبح أداة فعالة لتحقيق التنمية والازدهار المشترك لجميع الدول في العالم.

الفصل الثاني

الاطار التجريبي للغز

ليونتيف في الجزائر

تمهيد

تطبيق نظرية المدخلات–المخرجات في الحياة العملية يتضمن استخدام النماذج المبنية على هذه النظرية لتحليل العلاقات بين الصناعات المختلفة وتقييم تأثير التغييرات في إحدى الصناعات على بقية الاقتصاد. يمكن استخدام هذه النماذج في العديد من المجالات، مثل التخطيط الاقتصادي والاستثمار والتقييم البيئي ، حيث في التخطيط الاقتصادي يمكن استخدام نماذج المدخلات–الإخراج لتحليل العلاقات بين الصناعات المختلفة في الاقتصاد وتحديد الأثر الاقتصادي المتوقع لتغيير في إحدى الصناعات على بقية الاقتصاد. ويمكن استخدام هذه النماذج لتحديد القطاعات التي تحتاج إلى دعم أو تطوير، وتحديد مدى تأثير الاستثمارات في قطاع معين على بقية الاقتصاد، وهذا يساعد في اتخاذ القرارات الاقتصادية الصحيحة وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

ويمكن القول بأن نظرية المدخلات–الإخراج ونماذجها تمثل أداة قوية ومفيدة في تحليل العلاقات الاقتصادية وتقييم الأثر الاقتصادي والبيئي للصناعات المختلفة، وتساعد في اتخاذ القرارات الاقتصادية الصحيحة وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام. وتستخدم هذه النماذج على نطاق واسع في العديد من الدراسات والتحليلات الاقتصادية، وتعد من الأدوات الأساسية التي يستخدمها الاقتصاديون والمختصون في مجالات الاقتصاد والتخطيط والتقييم البيئي.

1- تعريف نموذج ليونتيف للمدخلات والمخرجات :

لنموذج ليونتيف للمدخلات والمخرجات أهمية كبيرة في علم الاقتصاد، كما أن معظم الدول تبني سياساتها الاقتصادية وتتخذ قراراتها بالاعتماد عليه.

يعود هذا النموذج للعالم الاقتصادي واسلي ليونتيف المولود سنة 1906 الأمريكي الجنسية والروسي الأصل حيث تحصل على الدكتوراه من جامعة برلين 1928 ليهاجر بعدها إلى الولايات المتحدة الأمريكية أين التحق بهيئة التدريس بجامعة هارفارد سنة 1931، حيث نشر أول جدول سنة 1936، نتيجة لأبحاثه تحصل على جائزة نوبل سنة 1973.[28]

2-نموذج المدخلات والمخرجات ليونتيف:

يعتمد نموذج المدخلات والمخرجات في اساسه النظري على شروط التوازن الاقتصادي العام الذي حددها الاقتصادي الفرنسي ليون والراس، ثم قام العالم ليونتيف فيما بعد بالاستفادة في تخصيص الموارد على القطاعات الاقتصادية المختلفة، باعتبارها إطارا كاملا للموارد والاستخدامات ضمن إطار نظام الحسابات القومية.

2-1 نموذج ليونتيف الساكن (تعريف)

يعتبر هذا النموذج من أقدم النماذج وكان أول نموذج أعده ليونتيف حيث أن كفاءة تكوين رأس المال خارج النموذج الثابت للبحث والتحليل، لأن هذا نوع النموذج يحلل توافق الموارد والطلب في غضون عام، مع استبعاد العلاقة الوظيفية بين الاستثمار ونمو القطاع ، ويتأثر مُعدَّل بواسطة مجموعة المعادلات التالية: [29]

$$(I - A) = F$$

A : تمثل مصفوفة غير سالبة المعاملات الفنية

F : تمثل متجه غير سالب للطلب النهائي

[28] علي مجيد الحمادي ، التشابك الاقتصادي بين النظرية والتطبيق ، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2010 ، ص 57-58

[29] عدنان داود ، الأثري ، نظرية المستخدم ، المنتج ، تأليف عدنان داود الأثري ، الرياضيات ، الاقتصاد نظرية و تطبيق ، دار جديد ، عمان ، الأردن، 2018، ص 42.

ولإيجاد متجه المخرجات الكلية Xفإن:

$$X = (\sum_{t=0}^{\infty} A)\, F$$

أي أن : $X = (I - A)^{-1}$ $F>0$

1 إذا كانت Aأقل من الواحد فسيكون الحل موجبا.

2-2 النموذج الساكن المغلق والمفتوح

تنقسم النماذج الساكنة إلى: [30]

أ- النموذج المغلق

إنه يمثل الخصائص الأساسية التي يستخدمها ليون تيف وهو أحد أبسط أنواع نماذج المدخلات والمخرجات ، لأنه يفترض ، من ناحية ، عدم مراعاة التباين أو الفترات الزمنية ، وعدم وجود علاقات تجارية مع العالم الخارجي هذا من ناحية أخرى ، في المقابل ، يتم التعامل مع جميع السلع والخدمات على أنها سلع وسيطة ، مما يعني أن النموذج يتعامل مع مكونات أو عناصر الطلب النهائي (بما في ذلك استهلاك الأسرة والإنفاق الحكومي والتغيرات في المخزون وتكوين رأس المال الثابت) على أنها خارجية و يتم تحديدها إلى حد كبير خارج متغيرات النموذج وتحديد قيمة أو مستوى الإنتاج الكلي عن طريق إدخال إجمالي الطلب النهائي في النموذج. يستخدم رأس المال والعمالة اللازمتان لتحقيق هذه المستويات من الإنتاج، وبالتالي معالجة عرض العمل واستهلاكه، نفس النموذج الذي يُنظر فيه إلى العمل على أنه سلعة منتجة واستهلاك باعتباره المادة الخام المستخدمة لإنتاجه. يقال إن النموذج يكون في حالة توازن عندما تعمل نواتج مختلف القطاعات المتداخلة بطريقة معينة. بحيث أن كل قطاع ينتج ما يكفي فقط لمقابلة احتياجات الطلب الوسيط لبقية القطاعات، والمعادلة التوازنية للنموذج المغلق هي كالآتي:

[30] باسل احمد خلف ، في بناء الخطة الاقتصادية باستخدام الحاسوب Input-Output (المستخدم ، المنتج)، مجلة المخطط و التنمية ، العدد 16 ، المعهد العالي للتخطيط الحضري و الإقليمي ، بغداد ، 2007، ص .48-47

$$X_{ij} = \sum_{j=1}^{n} aij \times Xj$$

باستخدام المصفوفات: X= AX

حيث أن:

xij: إنتاج القطاع Iالمستخدم لإنتاج المخرجات.

Aij : الطلب الوسيط للقطاع i لإنتاج وحدة واحدة من أنتاج القطاع j حيث :

$$A_{ij} = X_{ij} / X_j$$

حيث: xjالناتج الكلي

2 يمكن إعادة كتابة المعادلة السابقة وفق الصيغة التالية:

$$(X_{ij} = a_{i1} \times X_1 + a_{i2} \times x_2 + \ldots\ldots\ldots\ldots + a_{in} \times x_n) = y$$

حيث أن: yi : تمثل كمية السلعة من القطاع I المتاحة للاستخدام النهائي .

ب –النموذج المفتوح

يفترض أن التغيرات أو الفترة الزمنية لا تؤخذ في الاعتبار هذا من جهة ويفترض وجود علاقات تجارية مع العالم الخارجي من جهة أخرى، أي أن النموذج يعالج مكونات أو عناصر الطلب النهائي كمتغيرات خارجية تحدد أساسا خارج النموذج، ويصبح النموذج مسؤولا عن تحديد حجم الإنتاجية القطاعية التي توصي بالطلب النهائي وتضمن توفير متطلبات للاستخدام الوسيط الذي تحدد داخل النموذج، ونتيجة لذلك فإن معادلة التوازن في هذا النموذج تكتب كالآتي: [31]

$$X_{ij} = \sum_{j=1}^{n} aij\ xj + yi$$

حيث أن: yiتمثل الطلب النهائي للقطاع I

أو عن طريق استخدام المصفوفات AX + Y = X

[31] باسل احمد خلف ، المرجع السابق ،ص48.

أو عن طريق إعادة ترتيب عناصر المعادلة نحصل على:

$$X = (I - A)^{-14}$$

حيث أن:

A: تمثل مصفوفة المعاملات الفنية الوسيطية.

X: تمثل متجه الناتج

Y: متجه الطلب النهائي

I: مصفوفة الوحدة

$(I - A)^{-1}$: مقلوب مصفوفة ليونتيف[32]

3-تحليل التنمية القطاعية في الجزائر:

ما لافت في مؤشرات النمو الاقتصادي الرئيسية أنها تظهر جميعها مستويات ومتوسط 1999 إلى 2019 ما يقرب من 4٪، في حين أن متوسط دخل الفرد في نفس الفترة كان 4250 دولارً ا أمريكيًا في السنة .بالأسعار الثابتة ومعدل النمو أكثر من 2٪ .ترتبط هذه المؤشرات ارتباطًا واضحًا بأسعار النفط، حيث يقود هذا الأخير ال 62.22 دولارً De 1999 à 2016.

الشكلان 01 و02: معدلات النمو الاقتصاد ي 1999-2019 وتطور دخل الفرد

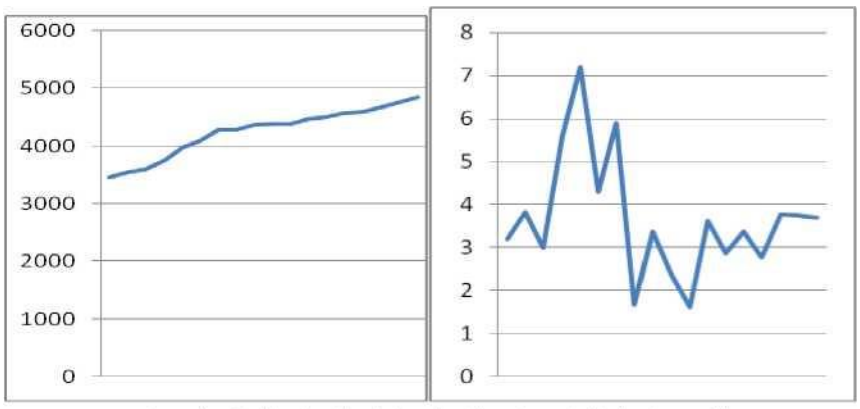

المرجع :إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصاء

[32] علي مجيد الحمادي ، المرجع السابق ، ص 58.

كما أسلفنا في المقدمة فان المؤشرات السابقة لا تعكس مستوى التخلف البنيوي وتراجع التنمية القطاعية للاقتصاد الجزائري حيث أن مختلف القطاعات وخاصة منها الرئيسية لم تعرف مساهمة فعلية في تحقيق النمو والتنمية ولم تعرف نموا بل استقرت عند مستويات متدنية ولعلنا لتوضح هذا الأمر سنقوم باستخدام القياس التالي:[33]

$$M = \left(X_i / Y_i\right) * (X_{ri} - Y_{ri}$$

حيث تشير:

X: إلى القطاع الاقتصادي

Y: إلى الناتج المحلي

R: إلى الأهمية النسبية للقطاع

[33] سي محمد كمال ، التنويع الاقتصادي و التنمية الاقتصادية في الجزائر باستخدام معكوس مصفوفة ليونتيف ، مجلة أبحاث اقتصادية و معاصرة ، العدد01 ، جامعة بلحاج بوشعيب ، عين تموشنت ، 2018، ص 03

جدول 03: الأهمية النسبية للقطاعات من الناتج المحلي خلال الفترة2001 إلى 2019

الخدمات	البناء والتشييد	الصناعة	الزراعة	المحروقات
21,81	8,49	7,46	9,75	34,16
22,20	9,06	7,46	9,22	32,66
21,18	8,48	6,77	9,81	35,58
21,19	8,26	6,31	9,44	37,73
20,09	7,46	5,53	7,69	44,34
19,97	7,93	5,29	7,54	45,66
21,51	7,83	5,13	*7,57*	43,72
19,14	8,66	4,70	6,59	45,25
23,57	10,98	5,73	9,34	31,19
21,57	10,49	5,15	8,47	34,86
20,04	9,11	4,54	8,08	35,82
20,33	9,17	4,48	8,75	34,06
23,08	9,76	4,59	9,83	29,79
24,32	10,41	4,86	10,28	27,02

المرجع: إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصاء

جدول04 : نمو الأهمية النسبية للقطاعات

الخدمات	البناء والنشيد	الصناعة	الزراعة	المحروقات
-0.14	-0.14	-0.18	-0.24	0,43
0,07	0,05	0,06	0,16	-0.13
0,02	0,07	0,00	-0.05	-0.04
-0.05	-0.06	-0.09	0,06	0,09
0,00	-0.03	0.07	-0.04	0,06
-0.05	-0.10	-0.12	-0.19	0,18
-0.01	0,06	-0.04	-0.02	0,03
0,08	-0.01	-0.03	0,00	-0.04
0,11	0,11	-0.08	-0.13	0,04
0,23	0,27	0,22	0,42	-0.31
-0.08	0.05	-0.10	-0.09	0,12
-0.07	-0.13	-0.12	-0.05	0,03
0,01	0,01	-0.01	0,08	-0.05
0,14	0,06	0,02	0,12	-0.13
0,05	0,07	0,06	0,05	-0.05
0,09	0,17	-0.50	0,09	0,17

المرجع: إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصاء

من خلال الجدول رقم 03 نستنتج أن مجموع النمو للأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية وبالأسعار الجارية وليس الثابتة قد قدر بنسبة 0.02 أي أن التحول البنيوي والتنمية للقطاعات لم يتجاوز معدل الضعف الواحد بل كان معدل صفري في حين أن معدلات النمو خلال الفترة نفسها تضاعفت 6.19 مرات، أما إذا أخدنا البعد التنموي لكل قطاع فإننا نستخلص أن قطاع الصناعة عرف تخلف بمقدار 0.87 وهو مقدار بالسالب على مدار كل سلسلة الفترة ، أما القطاعات الأخرى فقد عرفت قيم موجب وسالبة على مدار السلسة أو الفترة كما يوضح الجدول ويعتبر قطاع البناء والتشديد أكثر القطاعات نمو بمقدار0.43 مره وهي أيضا اقل من الواحد يليها قطاع الاستخراجي الذي عرف تقلبات شاذة خلال الفترة حيث تجاوز سعر 100 دولار في سنوات معينة بينما لم يتجاوز 50 دولار للبرميل في أكثر من 8 سنوات متباينة أما قطاعات الزراعة والخدمات فعرفت نمو في الأهمية لا يتجاوز 25. 0 مرة.

4-النتائج:

تعتمد مختلف القطاعات على بعضها البعض من خلال تداخل مدخلاتها، فمثلاً يعتمد القطاع الزراعي على الصناعة لتوفير الآلات اللازمة للحراثة والزراعة، وبدوره يعتمد القطاع الصناعي الغذائي على المواد الزراعية مثل القمح لإنتاج منتجاته.

ويمكن التفريق بين الصلات المباشرة وغير المباشرة بين القطاعات، فالصلات المباشرة تظهر فيما يحتاج كل قطاع مباشرة من المنتجات أو الخدمات الأخرى، فمثلاً يحتاج القطاع الزراعي للماء والطاقة لزراعة المحاصيل، وبالتالي تعتبر الماء والكهرباء مدخلات غير مباشرة في صناعة الأغذية. وعلى الجانب الآخر، يحتاج القطاع الصناعي الغذائي مباشرة إلى المواد الزراعية مثل القمح والحبوب لإنتاج منتجاته، وبالتالي تعتبر هذه المواد مدخلات مباشرة.

وتتداخل هذه المدخلات في عملية الإنتاج والتصنيع، حيث يحتاج القطاع الزراعي إلى آلات ومعدات من القطاع الصناعي لتسهيل عمليات الحصاد والزراعة، ويحتاج القطاع الصناعي الغذائي إلى طاقة ومواد تعبئة وتغليف ونقل من القطاعات الأخرى لإنتاج وتوزيع منتجاته بشكل فعال.

وبالتالي، يتضح أن جميع القطاعات تعتمد على بعضها البعض في عملية التصنيع والإنتاج، وتتداخل مدخلاتها بشكل مباشر وغير مباشر لتحقيق أهدافها وتلبية احتياجات السوق والمستهلكين. ولذلك، يجب علينا أن ندرك أهمية التعاون والتنسيق بين القطاعات المختلفة لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة وتلبية احتياجات المجتمع.

5-الترابطات المباشرة

هي عبارى عن نسبة المستلزمات والمبيعات الوسيطية لمختلف القطاعات من اجل استخدامها في إنتاج وحدة واحدة من قطاع معين.[34]

$$a_{ij} = \left({}^{X_{ij}} \Big/ {}_{X_j} \right)$$

a_{ij} كمية المنتجة من القطاع i المستخدمة في انتاج وحدة واحدة من القطاع لـ j

X_{ij} حجم الوحدات المتدفقة من القطاع i إلى القطاع j

X_j إنتاج القطاع j

5-1الترابطات الخلفية المباشرة

$$A_i = \frac{\sum_{i=1}^{n} a_{ij}}{GDO}$$

[34] سي محمد كمال ، المرجع السابق، ص 08.

بحيث ان:

عناصر المصفوفة المعاملات الفنية المباشرة للإنتاج a_{ij}

GDOإجمالي الناتج للقطاع j

$$A_i = \frac{\sum_{i=1}^{n} a_{ij}}{GDO} (i = 1,2 \ldots\ldots n)$$

2-5 الترابطات الأمامية المباشرة

حيث[35]:

عناصر المصفوفة المعاملات الفنية المباشرة للإنتاج a_{ij}

GDOإجمالي الناتج للقطاع؛

6-معكوس مصفوفة ليونتيف :

إن القطاعات لا تعتمد عل مستلزمات ومبيعات بطريقة مباشرة ببنما تعتمد على مستلزمات وعناصر انتاج بطريقة غير مباشرة ولحساب مختلف الصلات غير المباشرة علينا استخلاص معكوس مصفوفة ليونتيف لجدول المدخلات والمخرجات لمختلف القطاعات

$(I - A)^{-1}$ X=Y

حيث $(I - A)^{-1}$ مقلوب مصفوفة المعاملات الفنية

A مصفوفة المعاملات الفنية الوسيطة

X المتجه العمودي للإنتاج

Y المتجه العمودي للطلب النهائي

I مصفوفة الوحدة

[35] سي محمد كمال، المرجع السابق، ص.08.

جدول 05: جدول المدخلات والمخرجات للجزائر لسنة 2019

Code nsa	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11	12	13	14	15	16	17	18
01	33977	0	0	461	100	452	15	552	765	255719	31	0	3803	120	6067	3040	4960	210
02	2456	10925	6975	20	658	5170	11410	914	2312	3835	1294	178	970	117	4898	2413	2770	500
03	953	7728	403300	615	402	1136	972	31780	1646	817	765	9	351	116	74570	18059	94	695
04	0	0	42394	36304	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
05	59	0	1023	0	4	4729	3178	6376	970	220	*22*	1	32	11	0	0	0	2
06	9063	1341	8888	1610	583	22565	1228	34896	1014	903	884	15	715	435	12412	4911	185	441
07	412	48	2242	161	10	878	1790	133811	266	4	3	0	67	17	197	71	0	181
08	0	2739	0	764	667	2892	1258	288	740	1240	1297	27	1354	470	4066	990	977	439
09	15955	760	2632	1335	536	2797	578	50205	14930	3552	3522	255	1154	4108	8623	3326	45	307
10	18005	0	4753	2180	0	477	15	810	2537	69084	220	447	40	10	1122	4279	6090	0
11	667	15	0	30	1	101	12	413	63	17	13243	22	209	5	111	138	8	10
12	129	155	0	190	19	216	64	3	15	2	1751	2638	207	262	0	0	0	3
13	2035	167	4778	94	150	1271	843	23930	835	2770	772	26	6835	849	1420	1606	174	624
14	390	120	0	106	43	532	130	142	95	215	139	3	160	849	1266	7370	51	1205
15	2542	1256	5592	2230	1088	9760	2396	763	2053	2611	1889	28	677	180	26320	40578	2187	781
21	332	3154	205	832	144	1349	380	358	424	470	326	15	352	120	17051	8705	380	1460
71	4395	451	32252	487	15	205	78	1451	182	75	162	2	50	21	3041	921	131	377
81	1642	0	0	0	0	0	0	389	0	6	0	0	0	8	10800	0	0	0

المرجع :إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصاء

جدول 06: جدول المدخلات والمخرجات

Code NSA	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18
1	0,19	0,00	0,00	0,02	0,04	0,01	0,00	0,00	0,03	0,87	0,00	0,00	0,20	0,01	0,12	0,33	0,09	0,02
2	0,01	0,28	0,00	0,00	0,15	0,13	0,61	0,00	0,03	0,02	0,00	0,02	0,04	0,03	0,02	0,15	0,09	0,62
3	0,03	0,17	0,76	0,25	0,03	0,02	0,02	0,01	0,03	0,04	0,00	0,00	0,00	0,00	0,04	0,00	0,05	0,00
4	0,00	0,00	0,05	0,49	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
5	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,06	0,06	0,02	0,03	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
6	0,15	0,07	0,02	0,02	0,10	0,33	0,02	0,19	0,03	0,02	0,00	0,00	0,02	0,03	0,10	0,00	0,04	0,02
7	0,02	0,00	0,00	0,15	0,00	0,03	0,05	0,48	0,02	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,02	0,00
8	0,00	0,13	0,02	0,04	0,12	0,05	0,02	0,00	0,02	0,00	0,00	0,00	0,04	0,01	0,02	0,01	0,04	0,00
9	0,23	0,08	0,00	0,00	0,23	0,08	0,04	0,12	0,58	0,00	0,03	0,03	0,04	0,43	0,15	0,00	0,09	0,02
10	0,23	0,00	0,00	0,00	0,00	0,03	0,00	0,02	0,14	0,04	0,00	0,03	0,00	0,00	0,04	0,46	0,00	0,00
11	0,02	0,03	0,00	0,00	0,02	0,04	0,02	0,00	0,02	0,00	0,86	0,02	0,11	0,02	0,03	0,00	0,05	0,04
12	0,00	0,17	0,00	0,00	0,09	0,09	0,05	0,00	0,02	0,00	0,10	0,94	0,09	0,29	0,00	0,00	0,02	0,33
13	0,05	0,03	0,02	0,07	0,10	0,07	0,08	0,10	0,06	0,00	0,02	0,00	0,40	0,11	0,04	0,02	0,22	0,00
14	0,02	0,02	0,00	0,00	0,02	0,02	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,05	0,02	0,00	0,18	0,02
15	0,05	0,03	0,05	0,03	0,06	0,04	0,03	0,02	0,02	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,06	0,03	0,04	0,00
16	0,00	0,05	0,00	0,00	0,02	0,02	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,04	0,00	0,06	0,00
17	0,06	0,00	0,11	0,02	0,00	0,00	0,00	0,03	0,00	0,06	0,00	0,00	0,00	0,00	0,02	0,00	0,02	0,00
18	0,04	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,06	0,00	0,00	0,00

المرجع : إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصاء.

جدول07: معكوس مصفوفة ليونتيف

Code nsa	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18
1	0,62	0,01	1,38	0,66	0	0,13	0,45	1,8	0,07	0,5	0	0,01	0,25	0,58	2,18	0,3	11,56	9,3
2	0,18	0,05	0,20	0,12	0,56	1,02	0,47	6,17	0,04	0,27	0	0,01	0,23	2,11	13	6,90	3,38	4,30
3	0,12	0,02	1,13	0,60	0,07	0,06	0,04	0,79	0,04	0,09	0	0	0,2	0,50	1,22	2,38	1,22	5,2
4	0,01	0	0,16	2,16	0,02	0,02	0	0,1	0,02	0,02	0	0	0,02	0,06	0,15	0,30	0,15	0,69
5	0,06	0,07	0,73	0,46	3,74	1,51	0,83	2,18	0	0,57	0,01	0,02	0,22	0,33	13,76	4,96	0,27	7,40
6	0,18	0,01	0,55	0,24	1,10	3,34	1,26	1,90	0,07	0,01	0	0	0,07	0,17	1,6	0,12	3,70	5,3
7	0,15	0	0,33	0,12	13,77	2,77	0,27	4,64	0,30	0,02	0	0	0,07	1,86	2,29	5,26	3,28	12,76
8	0,03	0	0,11	0,66	1,67	0,27	2,15	0,14	0,03	0	0	0	0,02	0,16	0,25	0,30	0,44	0,51
9	0,01	0,08	0,92	0,44	1,50	1,72	0,22	13,61	1,64	0,23	0,01	0,02	0,47	9,32	18,67	25,22	0,63	36,81
10	1,20	0,03	0,06	0,06	0,69	0,06	0,07	0,48	0,15	0,80	0	0,01	0,7	0,13	0,13	1,25	0,52	3,30
11	0,01	0,05	0,04	0,02	0,51	0,1	0,09	1,14	0,04	0,02	1,15	0,01	0,38	0,88	1,18	2	0,14	2,55
12	0,1	0,52	0,7	0,09	3,04	1,69	0,42	4,03	0,15	0,02	0,11	1,05	0,1	3,12	9,34	8,95	2,04	10,86
13	0,01	0,05	0,08	0,06	1,76	0,03	0,38	2,48	0,13	0,03	0,01	0	2,61	4,15	1,53	4,35	0,16	4,87
14	0,22	0,12	2,11	0,5	3,69	2,51	0,86	1771	0,16	0,47	0	0,01	0,88	13,89	31,68	35,94	4,82	48,81
15	0,31	0,01	0,69	0,29	0,11	0,1	0,07	0,95	0,02	0,21	0	0,01	0,12	0,25	1,29	0,01	5,88	14,28
16	0,15	0,02	0,93	0,46	0,23	0,41	0,15	4,04	0,52	2,13	0,01	0,05	0,21	3,48	5,47	8,97	5,33	7,8
17	0,07	0,02	0,59	0,15	0,74	0,84	0,28	4,93	0,06	0,1	0	0	0,22	1,48	8,37	9,86	1,56	13,86
18	0,15	1,66	0,18	0,21	13,26	2,15	0,07	7,33	0,33	0,46	0	0	0,02	1,51	4,48	3,48	2,9	11,44

المرجع :إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصاء

7-مخرجات ليونتيف:

تم تصميم المصفوفة العكسية للوصول إلى المدخلات الوسيطة المباشرة وغير المباشرة لكل قطاع آخر لتلبية الطلب النهائي، ثم تصف التشابك الفني للإنتاج الخاص بي بشكل أكثر دقة من الحجة السابقة، وتعكس التشابك المباشر مثل وقطاعات الاقتصاد الذي يعكس فيه الدور المباشر وغير المباشر للقيمة المضافة، مثل صناعة الخبز، الدور المباشر للصناعة الغذائية، مثل صناعة الدقيق، أو الدور غير المباشر للقطاع الزراعي الذي فيه صناعة الخبز أو صناعة الآلات التي ينمو عليها القمح، مثل زراعة القمح تعتمد على الآلة.

اتضح من الجدول العكسي لمصفوفة ليونتيف أن القطاعات الاقتصادية تعكس درجة معتدلة من الترابط بين القطاعات الاقتصادية، مما يعكس التباطؤ في تنمية القطاعات الاقتصادية في الجزائر. يعتمد ذلك على درجة التبادل الجيد بين القطاعات، حيث يمكننا للوهلة الأولى أن نستنتج أنه إلى جانب قطاع الوقود، فإن قطاع الخدمات والقطاع الصناعي المتنوع هما أكثر القطاعات ارتباطًا بشكل مباشر وغير مباشر في عملية التنمية، قيمة الصناعات الأخرى في القطاعات التي تؤدي إلى النمو وتوليد القيمة المضافة.

خلاصة

تم التحدث عن التشابك بين القطاعات المختلفة في التشخيص الاقتصادي، وذلك من خلال تحليل درجة التشابك بين القطاعات المختلفة وتحديد الفرص المتاحة لتحسين القطاعات المترابطة وتعزيز تطويرها. ويتضمن ذلك تحديد الأثر الذي يمكن أن يحققه كل قطاع على الآخر، وذلك لتحقيق الاستفادة الكاملة من التشابك القطاعي وتحسين الكفاءة الاقتصادية. ويجب تحليل هذه العوامل بشكل دوري ومنتظم لتحديد الفرص المتاحة لتحسين القطاعات المترابطة وتعزيز تطويرها، وذلك بحيث يتم إجراء التحليل بشكل مفصل ودقيق لتحديد الفرص المتاحة والتحديات التي يمكن أن تواجه التشابك القطاعي، وتحديد الحلول المناسبة لتعزيز النمو الاقتصادي وتحسين كفاءة القطاعات.

خاتمة عامة

الخاتمة

تكتسي تشخيص القطاعات الاقتصادية أهمية كبيرة في تحليل واقع التنمية الاقتصادية بدل الاكتفاء بمعدلات النمو التي لا تعكس فجوة التخلف للاقتصاد الجزائري التي تتباعد مدة بعد مدة عن الدول المتقدمة والتنمية القطاعية بما توفره من نظرة شاملة عن كفاءة القطاعات و المزايا النسبية لها و العمل على تحديد المثلى لقطاعات معينة كما تعمل على تحديد مستويات النمو المطلوبة من اجل رفع الكفاءة الاقتصادية تتطلب أيضا البحث عن مدى التشابك الذي توفره القطاعات فيما بينها لبعث اهم القطاعات الرائدة للنمو وبحث سبل إقلاع القطاعات الراكدة.

يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على صادرات النفط والغاز، ولكنه يعاني من انعدام التنويع في قطاعاته الاقتصادية. للخروج من التبعية النفطية، يتطلب الأمر تنويع الاقتصاد وتطوير قطاعات أخرى، كما يتطلب تحسين مناخ الأعمال وتنمية الموارد البشرية والبنية التحتية وتشجيع الابتكار وريادة الأعمال والتعاون الدولي وحماية البيئة وتطوير الطاقات المتجددة وتحسين إدارة الموارد الطبيعية وتنمية المناطق الريفية. يتطلب تحقيق هذه الأهداف التزامًا قويًا من جميع الحكومة والمجتمع والشركات والمستثمرين والمواطنين.

قائمة المراجع

أولا : الكتب

1. زينب عوض الله ، علاقات اقتصادية دولية ، مكتبة جامعية ، 2008.
2. سي محمد كمال ، " مدخل الاقتصاد الدولي " ، دار الخلدونية ، القبة القديمة – الجزائر .
3. عدنان داود ، الأثري ، نظرية المستخدم ، المنتج ، تأليف عدنان داود الأثري ، الرياضيات ، الاقتصاد نظرية و تطبيق ، دار جديد ، عمان ، الأردن، 2018،.
4. علي مجيد الحمادي ، التشابك الاقتصادي بين النظرية والتطبيق ، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2010 .
5. مجدي محمد شهاب ، الاقتصاد الدولي المعاصر ، الدار الجامعية الجديدة ، 2007.

ثانيا : المذكرات و الأطروحات الجامعية :

6. أمين شموط ، رانيا السطر ، " تحديد القطاعات المحورية والرائدة في الاقتصاد الأردني من خلال التشابك الاقتصادي " نموذج ليونتيف " ، المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية ، الأردن ، أكتوبر 2020
7. أنفال صفار وحنيفة بوزيد ، " تحديد القطاعات القائدة في الاقتصاد الجزائري باستخدام منهجية الروابط الأمامية لسنة 2020 ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الاقتصاد الكمي ، جامعة يحيى فارس ، المدية ، 2022
8. جحنين كريمة ، " نحو سياسات اقتصادية بديلة لتنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000 – 2018 ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتراه في علوم التسيير ، جامعة الجزائر 3 2021 .
9. روبة صونية ، ق تحليل هيكل الاقتصاد الجزائري وتحديد القطاعات الرائدة باستخدام التشابك الاقتصادي ، اعتمادا على جدول المدخلات والمخرجات 2018 ، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي – 2021
10. عفان منال ، رؤية مقترحة لتطوير استخدام السلال القيمة العالمية في تفسير أنماط التجارة الدولية ، مجلة كلية الاقتصادية و العلوم السياسية ، مجلد 24 ، العدد 02 ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، مصر ، 2023 ، ص18.
11. قطوش طارق ، " تحليل مؤشرات التشابك القطاعي للمحروقات " ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، 2021 .

12. مزاجو تواتية ، " االتنويع القطاعي للاقتصاد وانعكاساته على سوق العمل ، دراسة تحليلية وتقييمية لحالة الجزائر ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية ، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم ، 2021

13. مسعودي شريف ، " تأثير التشابك القطاعي على تكوين الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 1970-2015 ، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية ، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي ، 2018

ثالثا : المجلات و المقالات :

14. احمد فتحي عبد المجيد قاسم ، القدرة التنافسية للأعمال و الازدهار الاقتصادي المستدام في البلدان العربية ، المرز العربي للأبحاث و الدراسات لسياسية ، ط1، قطر ، 2022، ص 198

15. باسل احمد خلف ، في بناء الخطة الاقتصادية باستخدام الحاسوب Input-Output (المستخدم ، المنتج)، مجلة المخطط و التنمية ، العدد 16 ، المعهد العالي للتخطيط الحضري و الإقليمي ، بغداد ، 2007، ص 47-48.

16. جعفري جمال ، عبدلي إدريس ، " واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ، دراسة قياسية تحليلية للفترة 1990-2014 " ، ملتقى لاقتصاد ، العدد 01 ، الطبعة 03 ، 2014

17. زكريا لحلو ، " تقدير العلاقات التشابكية بين القطاعات الاقتصادية في الأردن استنادا لجداول المدخلات والمخرجات لعام 2010 " ، مجلة الدراسات الاقتصادية التطبيقية ، المجلة 1 ، العدد 1 ، 2010

18. سي محمد كمال ، التنويع الاقتصادي و التنمية الاقتصادية في الجزائر باستخدام معكوس مصفوفة ليونيف ، مجلة أبحاث اقتصادية و معاصرة ، العدد01 ، جامعة بلحاج بوشعيب ، عين تموشنت ، 2018، ص 03

19. شتوح نور الدين ، " القطاعات الرائدة في الاقتصاد الوطني باستخدام تقنية تحليل جداول المدخلات والمخرجات للسنوات 2001-2011 ، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ، المجلد الرابع ، العدد الثاني ، ديسمبر 2017

20. عزالدين حيدر ، حسين يوسف ، " تحديد القطاعات الرائدة في الاقتصاد السوري باستخدام روابط الجذب الأمامية الكمية ، جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، المجلد 39 ، العدد 4 ، 2017

21. فلاح خلف علي الربيعي ، " تحليل الهيكل الانتاجي والعلاقات القطاعية في الاقتصاد العراقي خلال الفترة 1970-1990 ، مقالة في الاقتصاد ، أكتوبر 2000.

22. الوليد قسوم ميساوي ، " دراسة تطبيقية لتحديد قطاعات النشاط الاقتصادي الرائدة في الاقتصاد الجزائري سنة 2014 ، مجلة علمية سياسية محكمة " أبحاث اقتصادية وإدارية ، العدد رقم 24 ، ديسمبر 2018

23. يسيرة درياتي ، محمد محمود ، ملك أطوز ، " دراسة العلاقات التشابكية بين قطاع الزراعة والقطاعات الاقتصادية الأخرى في سورية باستخدام التحليل القانوني خلال 2000 – 2016 ، مجلة جامعة تشرين ، العلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 41 ، العدد 4 ، 2019